

أثر مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على مستوى التحفظ غير الطبيعي لمراجع الحسابات المنسوب إلى نوعي خطأ المراجعة الأول والثاني دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية¹

د. أمينة رمضان نمير

مدرس المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة دمهور

جمهورية مصر العربية

amina_nomer@yahoo.com

ملخص البحث

قد تعترض مراجع الحسابات مجموعة من العوامل التي تحد من قدرته على إبداء الرأي الفني المحايد بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية لشركة عميل المراجعة، ومنها على سبيل المثال زيادة مستوى الأهمية الاقتصادية لبعض عملاء المراجعة، وللوقوف على مدى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على مستوى التحفظ غير الطبيعي لمراجع الحسابات المنسوب إلى نوعي خطأ المراجعة من النوع الأول والنوع الثاني، فقد استهدف البحث الحالي استخدام طرق القياس المقترحة ببعض الدراسات السابقة لقياس نوعي خطأ المراجعة، باعتبارهما مصدرين لمستوى التحفظ غير الطبيعي لمراجع الحسابات. كما استهدف البحث التناول نظريًا وتجريبيًا مدى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على نوعي خطأ المراجعة.

ولتحقيق هدف البحث الحالي، فقد اعتمد الباحث على عينة من 744 مشاهدة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وقد تم قياس احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة باستخدام مخرجات نموذج التنبؤ بمستوى تحفظ مراجع الحسابات المقترح بدراسة Gul, Wu & Yang (2013) وتم قياس مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة باستخدام اللورغاريتم الطبيعي لأتباع المراجعة، وذلك قياسًا على Read (2015)؛ Callaghan, Parkash & Singhal (2009) كما تم قياس هذا المتغير أيضًا بتقسيم مشاهدات العينة بحسب حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وبحسب ما إذا كانت مشاهدات العينة يتم تداول أسهمها في سوق البورصة الرئيسي، أم في بورصة النيل، وذلك وفقًا لطريقة القياس المقترحة بدراسة Chi, Douthett & Liscic (2012).

وقد أشارت نتائج البحث الحالي في ظل استخدام طريقتي قياس مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة إلى التأثير غير المعنوي لمستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة على احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة. وتبين النتائج بشأن اختبار فرضي البحث في صورتها البديلة غير الاتجاهية أن التوقعات المسبقة بشأن مستوى معنوية علاقة مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة باحتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة لم يتم تأييدها بالنتائج التجريبية عند استخدام طريقتي القياس لقياس مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة.

الكلمات الدالة

أتباع المراجعة، ومستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة، ومستوى تحفظ مراجع الحسابات، ومستوى التحفظ غير الطبيعي لمراجع الحسابات، خطأ المراجعة من النوع الأول، وخطأ المراجعة من النوع الثاني.

¹ تم تقديم البحث في 2022/4/27، وتم قبوله للنشر في 2022/5/10.

(1) المقدمة

تؤثر المراجعة الخارجية كمهنة في بيئة ممارستها من خلال القيمة المضافة التي توفرها لأصحاب المصالح في شركة عميل المراجعة (سيطلق عليها الباحث اختصارًا فيما بعد شركة العميل)، وذلك من خلال تحسين مستوى جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية بتوفيرها توكيد إيجابي Positive Assurance بشأن مدى إمكانية الاعتماد على هذا المحتوى، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض خطر المعلومات الذي يواجهه أصحاب المصالح عند اتخاذ القرارات بشأن شركة العميل. وتقترن قيمتها المضافة تلك بمدى مقدرة مراجع الحسابات المكلف بأداء عملية المراجعة على إتمام عملية المراجعة بمستوى الجودة المقبول وإبداء رأيه الفني المحايد بشأن مدى صدق وعدالة تعبير المعلومات الواردة بالقوائم المالية عن الأحداث الاقتصادية للشركة محل المراجعة، بما يعزز ثقة متخذي القرارات في المعلومات الواردة بتلك القوائم.

وتكمن المشكلة في أن مراجع الحسابات قد تعترضه مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية تكون بمثابة تهديدات لاستقلاله عند أدائه لعملية المراجعة، وتحد من قدرته على إبداء رأيه الفني المحايد بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية، على نحو ينتج عنه في النهاية عدم ملاءمة القوائم المالية وتقرير المراجعة المرفق بها لقرارات أصحاب المصلحة (Kerler III & Brandon, 2010). ووفقًا لدراسة Barkess, Simnett & Urquhart (2002)، قد يتأثر مستوى استقلال مراجع الحسابات عكسيًا حال حدوث التهديدات التالية، والتي إن وجدت، قد تؤدي إلى إبدائه رأيًا فنيًا غير محايد: تقديمه خدمات بخلاف خدمات المراجعة لعميله، وشغله موقع متخذ القرارات نيابة عن عميله، وقبوله هدايا لا تتناسب مع استقلالية علاقته بعميله، وزيادة اعتماده اقتصاديًا على الأتعاب⁽¹⁾ التي يحصل عليها من بعض عملائه كنتيجة لزيادة مستوى أهميتهم الاقتصادية بالنسبة له.

ولتحديد مدى تقييد تلك التهديدات من قدرة مراجع الحسابات على إبداء رأيه الفني المحايد، وللوقوف تحديدًا على مدى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة Client's Economic Importance - كأحد مصادر تلك التهديدات- على مستوى التحفظ الفعلي لمراجع الحسابات⁽²⁾ Auditor Conservatism في الرأي الوارد بتقرير المراجعة بشأن المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية لشركة عميله (سيطلق عليه الباحث فيما بعد اختصارًا مستوى تحفظ مراجع الحسابات، إن أمكن)، فقد بذل في هذا الصدد العديد من الجهود

⁽¹⁾ "يعبر مصطلح أتعاب المراجعة الخارجية عن إيراد عملية المراجعة بالنسبة لمراجع الحسابات" (شلتوت، 1994، 1477). ويمكن التعبير عنها "بأنها عبارة عن سعر الوحدة معينًا عنها بمعدل أجر الساعة لأعضاء فريق المراجعة المنوط بهم أداء تكليف المراجعة مضروبًا في عدد الساعات المبذولة لإتمام عملية المراجعة" (شلتوت، 1994، 1487).

⁽²⁾ "يقصد بمستوى تحفظ مراجع الحسابات ميله إلى إصدار أحد بدائل الرأي المعدل بشأن القوائم المالية لعميله، عندما يستدعي الأمر منه ذلك" (Krishnan, 1994, 200). ويقصد به وفقًا لدراسة Lu & Sapa (2009) "رفض مراجع الحسابات التقرير لصالح العميل عند حصوله على أدلة غير قاطعة، أو غير حاسمة، أو عند وجود شك لديه بشأن الوضع المالي لعميل المراجعة". ووفقًا لدراسة Basioudis; Papakonstantinou & Geiger (2008, 287-288) "يعبر تقرير المراجعة المعدل Modified Audit Report عن أي تقرير للمراجعة بخلاف تقرير المراجعة غير المعدل المعياري (النظيف)".

التشريعية، والتنظيمية، والمهنية، والأكاديمية. فعلى سبيل المثال، أكد قانون الشركات المصري رقم (159) لسنة 1981 ودليل حوكمة الشركة لسنة 2016 على عدم جواز جمع مراجع الحسابات بين دوره كمراجع حسابات مستقل لشركة عميله وأي دور آخر يتعارض مع هذا الدور المستقل لذات الشركة (رئيس الجمهورية، 1981؛ الهيئة العامة للرقابة المالية، 2016). وقد أحتوى القانون السابق أيضاً على النصوص القانونية التي تحدد إجراءات تعيينه، وأعبائه، وعزله، كما حدد القواعد التي يلتزم بها طول أدائه لتكليف المراجعة، كأمر يمكن أن تؤثر على مستوى استقلاله. واستكمالاً لما سبق، حددت الهيئة العامة لسوق المال متطلبات الاستقلال كأحدى قواعد السلوك الأخلاقي التي ينبغي على مراجعي الحسابات المصرح لهم بمراجعة الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية الالتزام بها عند أداءهم لتكليف المراجعة لعملائهم (الهيئة العامة لسوق المال، 2007).

وإلى جانب الجهود التشريعية والتنظيمية التي استهدفت حماية استقلال مراجع الحسابات طوال أدائه تكليف المراجعة، فقد نص معيار المراجعة الدولي رقم 705 (ISA No.705) الصادر عام 2016 عن مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولي (IAASB) International Auditing and Assurance Standards Board والمعيار المصري رقم 701 الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال عام 2008 على ضرورة تمسك مراجع الحسابات باستقلاله حتى وإن استدعى الأمر إصداره بديل الرأي المعدل، أو امتناعه عن إبداء هذا الرأي، في حالة جوهرية القيود المفروضة على نطاق عمله للقدر الذي يعنيه من إبداء رأيه الفني المحايد. ويدل ما سبق، على اعتماد مستوى تحفظ مراجع الحسابات، ليس فقط على مستوى التحريفات الجوهرية في المعلومات الواردة بالقوائم المالية لشركة العميل، وإنما أيضاً على مدى تعرضه لتهديدات الاستقلال طوال أدائه لتكليف المراجعة (IAASB, 2020) و(الهيئة العامة لسوق المال، 2008).

وعلى المستوى الأكاديمي، فقد اهتم عدد من الدراسات (e.g., Ocak, Kablan & Dursun (2021); Berglund (1997); Wright & Wright (2020); Chakrabarty, Duellman & Hyman (2020); (2020) بتناول تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على مستوى التحفظ غير الطبيعي⁽¹⁾ Abnormal Conservatism في رأي مراجع الحسابات المنسوب إلى خطأ المراجعة من النوع الأول وخطأ المراجعة من الثاني⁽²⁾ Audit 's I Error & II Error

⁽¹⁾ عبارة عن الفرق بين مستوى التحفظ الفعلي الوارد في تقرير مراجع الحسابات ومستوى التحفظ الطبيعي المحسوب وفقاً لأحد نماذج التنبؤ بمستوى تحفظه الفعلي (Ocak et al., 2021; Can, 2020; Ocak, 2018; Barkess et al., 2002). ووفقاً لتلك الدراسات يعبر مستوى التحفظ غير الطبيعي عن الجزء من مستوى التحفظ الفعلي الذي تفسره متغيرات أخرى بخلاف تلك المستخدمة للتنبؤ به. وبالتالي، يطلق على المكون المفسر من مستوى التحفظ الفعلي بأي من نماذج التنبؤ مستوى التحفظ الطبيعي، كما يطلق على مكونه غير المفسر مستوى التحفظ غير الطبيعي، أو بواقي نموذج التنبؤ. وقد أطلق Ocak (2018); Can (2020); Ocak et al. (2021) على مستوى التحفظ غير الطبيعي مصطلح مستوى عدوانية تقرير المراجعة Audit Report Aggressiveness. ووفقاً لتلك الدراسات تشير القيم الأعلى لمستوى التحفظ غير الطبيعي إلى انخفاض ميل مراجعي الحسابات إلى إصدار بديل الرأي المعدل بشأن القوائم المالية لعملائهم، عندما كان يقتضي منهم الأمر إصدار هذا البديل للرأي.

⁽²⁾ يحدث خطر المراجعة من النوع الثاني عندما يصدر مراجع الحسابات تقرير مراجعة برأي غير معدل على قوائم مالية تحتوي على تحريفات جوهرية (Guiral et al., 2010)، ويحدث الخطأ من النوع الأول عندما يصدر مراجع الحسابات تقريراً برأي معدل على قوائم مالية لا تحتوي على تحريفات جوهرية (Guiral et al., 2010).

(سيطلق الباحث فيما بعد على مصطلح خطأ المراجعة من النوع الأول وخطأ المراجعة من الثاني اختصاراً نوعي خطأ المراجعة)، أو مستوى تحفظ مراجع الحسابات غير الطبيعي بمصدرته (سيطلق الباحث عليه فيما بعد اختصاراً مستوى التحفظ غير الطبيعي)، سواءً تناولاً مباشراً، أو غير مباشر. فعلى سبيل المثال، فقد أشار Guiral, Rodgers, Ruiz & Gonzalo (2010); Braun (2001); Wright & Wright (1997) إلى أن زيادة مستوى الأهمية الاقتصادية لبعض عملاء المراجعة قد يؤدي بمراجع الحسابات أحياناً إلى تخفيض مستوى تحفظه الفعلي وتبني الأهداف المفضلة لعملائه، وذلك من خلال تنازله عن مطالبة عملائه بإجراء تعديلات المراجعة المقترحة⁽³⁾ Proposed Audit Adjustments لتصويب التحريفات الجوهرية الواردة بالقوائم المالية. حتى وإن كان قرار تنازله هذا قد يؤدي إلى فشله⁽¹⁾ في إصدار تقرير مراجعة برأي معدل، حال تطلب منه الأمر ذلك.

وقد أوضح Hunt & Lulseged (2007) أن العلاقة بين مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة ومستوى تحفظ مراجع الحسابات يمكن أن تكون إما علاقة طردية أو عكسية. وقد توصل Asare et al. (2019); Slapničar, Lončarski & Groff (2015); Hatfield, Jackson & Vandervelde (2011); Moore, Tanlu & Bazerman (2010); Cianci & Bierstaker (2009); Nelson, Elliott & Tarpley (2002); Wright & Wright (1997) إلى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة طردياً ومعنوياً على مستوى تحيز مراجع الحسابات Auditor Bias في أحكامه وقراراته بشأن إجراء تعديلات المراجعة المقترحة (سيطلق الباحث عليه فيما بعد اختصاراً مستوى تحيز مراجع الحسابات). وقد خلص Ocak et al. (2021); Kerler III & Brandon (2010); Braun (2001) إلى عدم معنوية العلاقة السابقة. وبدل هذا على أن زيادة مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة قد لا تؤدي في جميع الحالات إلى انخفاض مستوى تحفظ مراجع الحسابات، أو غيابها، وخاصة في حالة عدم وجود مبرر منطقي لقيامه بذلك. وفي المقابل، فقد خلص Chakrabarty et al. (2020); Lobo & Zhao (2013) إلى أن زيادة مقدار أتعاب المراجعة قد تساهم في تحسين مستوى جودة المراجعة، وذلك لأن زيادة مقدار أتعاب المراجعة قد تكون انعكاساً لزيادة الجهد المبذول في عملية المراجعة وارتفاع مستوى استقلال مراجع الحسابات على نحو يمكنه من زيادة قدراته وامكانياته الموجهة نحو اكتشاف التحريفات الجوهرية الواردة بالقوائم المالية والتقرير عنها.

وفيما يتعلق بالجهود الأكاديمية المبذولة داخل جمهورية مصر العربية في هذا الشأن، وفي حدود علم الباحث، توجد محدودة في الدراسات التي تم تطبيقها في البيئة المصرية، والتي استهدفت مباشرة تحديد مدى تأثير

⁽³⁾ وفقاً لدراسة Asare, Buuren & Majoor (2019) يلتزم مراجع الحسابات خلال عملية المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 450 ISA No.450 بتحديد التحريفات الجوهرية، وتوصيلها إلى إدارة الشركة، ومطالبة الأخيرة بتصويبها، وبالرغم من أن تصويبها يخفض من مستوى مخاطر التحريفات الجوهرية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية، فإن معايير المراجعة لا تلزم الجهة الخاضعة للمراجعة (إدارة عميل المراجعة) بتصويبها، مما يوجد فرصة لدى مراجع الحسابات بالاتفاق مع إدارة شركة عميله على التفاوض عن إجراء تعديلات المراجعة المقترحة، وهو ما ينتج عنه بالتبعية عدم تقريره عن مدى خروج شركة عميله عن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عامًا عند إعداد قوائمها المالية (Asare et al., 2019).

⁽¹⁾ عرف طلبية (2000، 161) فشل المراجعة بأنه عبارة عن تقديم مراجع الحسابات تقريراً برأي غير متحفظ لعميل المراجعة على الرغم من وجود بعض الأحداث والظروف التي تؤدي إلى إفلاس العميل، أو إحتواء القوائم المالية لعميله على تحريفات جوهرية ناتجة عن الغش.

مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة. وعلى الرغم من محدودية الدراسات التي تناولت هذه العلاقة تناولاً مباشراً، فقد وجد الباحث إهتماماً أكاديمياً بعلاقة فشل المراجعة بمتغيرات أخرى بخلاف مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة (طلبة، 2000)، وعلاقة مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة بمدى قدرة مراجع الحسابات على مقاومة الضغوط التي تفرضها عليه الإدارة (غالي، 1996)، والعلاقة بين مستوى دقة رأيه بشأن مدى قدرة شركة عميله على الاستمرارية مستقبلاً ومقدار أتعاب المراجعة غير العادية (الديسطي، 2013)، والعلاقة بين مقدار أتعاب عملية المراجعة ومستوى استقلاله (عبية وآخرون، 2014).

وتكمن مشكلة البحث الحالي في أن الباحث قد وجد في ضوء رجوعه إلى مجموعة الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي اتجاه البعض نحو اقتراح طرق لقياس احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني فقط عند إبداء مراجع الحسابات لمختلف بدائل رأيه. كما وجد الباحث أيضاً استخدام بعضها الآخر طرقاً لقياس احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة عند إبداء مراجع الحسابات لرأيه بشأن مدى قدرة شركة عميله على الاستمرارية مستقبلاً وليس عند إبدائه لمختلف بدائل رأيه بشأن القوائم المالية لعميله.

وقد لوحظ اقتصار بعض الدراسات الدراسات e.g. & Chakrabarty et al. (2020); Kitiwong & Sarapaivanich (2020); Chen, Krishnanb & Yu (2018); Slapničar et al. (2015); Braun (2001); Wright & Wright (1997) على تناول تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة، أو متغيرات مستقلة أخرى، على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني، أو تأثيره على مستوى جوهرية التحريفات الواردة بالقوائم المالية، وتركيز بعضها e.g. & Ocak et al. (2021); Can (2020); Chakrabarty et al. (2020); Kitiwong & Sarapaivanich (2002); Barkess et al. (2018); Chen et al. (2020) على استخدام نماذج التنبؤ بمستوى تحفظ مراجع الحسابات لفصل مستوى التحفظ الفعلي إلى مكوناته، وهما مستوى التحفظ الطبيعي⁽¹⁾ ومستوى التحفظ غير الطبيعي، دون استهداف هؤلاء فصل الأخير إلى مصدره. وتناول بعضها الآخر e.g. & Berglund (2020); Tagesson & Öhman, (2015); Hossain, Chapple & Monroe (2018) العلاقة محل إهتمام البحث الحالي، فضلاً عن توضيحها الكيفية التي يمكن بها قياس احتمال حدوث الخطأين السابقين، ولكن في ظل تركيزها على بديل الرأي بشأن مدى قدرة شركة العميل تحديداً على الاستمرارية مستقبلاً.

ويثير ما سبق تساؤلات عديدة تمثل جوهر مشكلة هذا البحث، والتي تركز على: ما هي طرق القياس المقترحة بالدراسات السابقة لفصل مستوى تحفظ مراجع الحسابات إلى مكوناته الطبيعي وغير الطبيعي؟ هل توجد إمكانية لاستخدام تلك الطرق لقياس مصدرى مستوى التحفظ غير الطبيعي عند إبداء مراجع الحسابات

(1) يتم استخدام القيمة المقدرة لرأي المراجعة Predicted Opinion المستخرجة من نموذج التنبؤ برأي مستوى تحفظ مراجع الحسابات المقترح بدراسة (Gul et al., 2013) لقياس مستوى التحفظ الطبيعي (المكون المفسر بالنموذج). ووفقاً للبعض (Ocak et al. (2021); Can (2020); Ocak et al. (2013); Gul et al. (2018) يتم الحصول على مستوى التحفظ غير الطبيعي من خلال طرح مستوى التحفظ الطبيعي من مستوى تحفظه الفعلي (Actual Conservatism - Normal Conservatism = AbNormal Conservatism)، ووفقاً للدراسات الواردة أعلاه تشير القيم الأعلى لنتائج الطرح إلى ارتفاع مستوى التحفظ غير الطبيعي، أو إلى زيادة احتمال حدوث خطأ المراجعة بنوعيه.

لمختلف بدائل رأيه، كل على حدة؟ هل تتوفر المعلومات اللازمة لتطبيق طرق القياس إجرائيًا على مستوى بيئة التطبيق المصرية؟ هل يوجد إهتمام أكاديمي على المستوى الدولي والمحلي باختبار مدى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على مستوى التحفظ غير الطبيعي بمصدره؟ هل يمكن للدراسة الحالية أن تتوصل إلى تحقق العلاقة السابقة على مستوى بيئة التطبيق المصرية؟ ما هي الأسباب التي يقترن وجودها بوجود مستوى التحفظ غير الطبيعي لمراجع الحسابات على مستوى بيئة التطبيق المصرية؟ هل تختلف تلك الأسباب بحسب ما إذا كان مستوى التحفظ غير الطبيعي مصدره خطأ المراجعة من النوع الأول، أم من النوع الثاني؟.

ويهدف البحث الحالي إلى التناول نظريًا وتجريبيًا مدى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على مستوى التحفظ غير الطبيعي المنسوب إلى نوعي خطأ المراجعة عند إبداء مراجع الحسابات لمختلف بدائل رأيه. كما يهدف أيضًا إلى الاستعانة بطرق القياس المقترحة بالدراسات السابقة لقياس مستوى التحفظ غير الطبيعي بمصدره.

ولتحقيق هدف البحث الحالي، فقد اعتمد الباحث على عينة من 744 مشاهدة من الشركات التي يتم تداول أسهمها في السوق الرئيسي لبورصة المصرية وبورصة النيل خلال الفترة من عام 2011 حتى 2019. وقد تم الرجوع إلى بدائل الرأي الواردة بتقارير المراجعة الصادرة بشأن القوائم المالية لمشاهدات العينة لقياس مستوى تحفظ مراجع الحسابات. وتم قياس احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة باستخدام مخرجات نموذج التنبؤ بمستوى تحفظ مراجع الحسابات المقترح بدراسة (Gul et al., 2013). كما تم قياس مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة وفقًا لطريقتي قياس، حيث تم وفقًا لطريقة القياس الأولى استخدام اللورغاريتم الطبيعي لأتعب المراجعة، وذلك قياسًا على (Callaghan et al. (2009); Read (2015). وتم قياس هذا المتغير وفقًا لطريقة القياس الثانية بتقسيم مشاهدات العينة بحسب حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التي تتولى مراجعة القوائم المالية لتلك المشاهدات وبحسب ما إذا كانت المشاهدة يتم تداول أسهمها في سوق البورصة الرئيسي، أم في بورصة النيل، وذلك وفقًا لطريقة القياس المقترحة بدراسة (Chi et al., 2012).

وقد أشارت نتائج البحث الحالي في ظل استخدام طريقتي قياس مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة إلى التأثير غير المعنوي لمستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة على احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة. وتبين النتائج بشأن اختبار فرضي البحث في صورتها البديلة غير الاتجاهية أن التوقعات المسبقة بشأن مستوى معنوية علاقة مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة باحتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة لم يتم تأييدها بالنتائج التجريبية عند استخدام طريقتي القياس الأولى والثانية لقياس مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة.

وتنبُح أهمية هذا البحث من الناحية العملية والمهنية من تجاوبه مع الإدراك العالمي والمحلي لأهمية تناول المداخل التي يمكن استخدامها لقياس احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة عند إبداء مراجع الحسابات لمختلف بدائل رأيه في تقرير المراجعة، بدلاً من الاقتصار فقط على قياس احتمال حدوثها عند إبداء مراجع الحسابات لرأيه بشأن مدى استمرارية شركة عميله في المستقبل، كما هو مستقر عليه حاليًا في أدبيات

المحاسبة والمراجعة. أضف إلى ذلك، أن قلة البحوث الأجنبية والعربية التي تناولت علاقة مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة بمستوى التحفظ غير الطبيعي لمراجع الحسابات، ووجود ندرة أكبر فيمن استهدف منها فصل هذا المستوى من التحفظ إلى مصدره عند تناول العلاقة السابقة، واشتقاق طرق قياس يمكن من خلالها فصل مستوى التحفظ غير الطبيعي إلى مصدره، وإجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية لاختبار مدى تحقق العلاقة محل إهتمام البحث الحالي تجريبياً تعتبر بمثابة أسباب إضافية لإجراء البحث الحالي.

وتعتبر الدراسة الحالية امتداداً للدراسات التي اقترحت نماذج لقياس مستوى التحفظ الطبيعي وغير الطبيعي في رأي مراجع الحسابات (e.g. & Ocak et al., 2021; Can, 2020; Barkess et al., 2002)، كما تعتبر توسعاً للدراسات التي اقترحت طرق لقياس احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني عند إبداء مراجع الحسابات لمختلف بدائل رأيه بشأن القوائم المالية لعميل المراجعة (e.g. & Chakrabarty et al., 2020; Kitiwong & Sarapaivanich, 2020; Slapničar et al., 2015) التي اقترحت طرقاً لقياس احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة عند إبداء مراجع الحسابات لرأيه بشأن مدى استمرارية شركة عميله مستقبلاً (e.g. & Berglund, 2020; Hossain et al., 2020; Tagesson & Öhman, 2015). وقد اقترح الباحث في ضوء رجوعه للدراسات السابقة إمكانية الاعتماد على نماذج التنبؤ بمستوى تحفظ مراجع الحسابات لفصل مستوى تحفظه الفعلي إلى مكونيه. وبلي ذلك فصل مستوى التحفظ غير الطبيعي إلى مصدره، وهما خطأ المراجعة من النوع الأول وخطأ المراجعة النوع الثاني، وذلك تمهيداً لقياس احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة عند إبداء مراجع الحسابات لمختلف بدائل رأيه الوارد بتقرير المراجعة.

ويخرج عن نطاق البحث الحالي تحليل واختبار مدى تأثير متغيرات أخرى، بخلاف مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة، على مستوى التحفظ غير الطبيعي المنسوب إلى نوعي خطأ المراجعة عند إبداء مراجع الحسابات لمختلف بدائل رأيه. كما يخرج عن نطاقه أيضاً استخدام نماذج أخرى للتنبؤ بمستوى تحفظ مراجع الحسابات بخلاف النموذج المقترح بدراسة (Gul et al., 2013). كذلك يخرج عن نطاقه أيضاً اختبار العلاقة محل إهتمام البحث الحالي باستخدام عينة من الشركات غير المدرجة بالبورصة المصرية، أو باستخدام مداخل للبحث بخلاف مدخل البحث الأرشيفي. وأخيراً، تقتصر عينة البحث على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية المتاح بشأنها جميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة الحالية.

وقد تم تقسيم ما تبقى من البحث بحيث يتناول القسم الثاني الإطار النظري واشتقاق الفروض. ويتناول القسم الثالث الدراسة التطبيقية. ويتضمن القسم الرابع تحليل نتائج البحث، بينما يتضمن القسم الخامس والأخير خلاصة البحث وتوصياته.

(2) الإطار النظري واشتقاق فروض البحث

اهتم عدد من الدراسات السابقة (e.g. & Ocak et al. (2021); Berglund (2020); Chakrabarty et al. (2020)) بتناول تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة تناولاً

مباشراً، أو غير مباشر. ويمكن تقسيم تلك الدراسات إلى أربع مجموعات من الدراسات. إذ اختصت المجموعة الأولى (e.g. & Asare et al., 2019; Slapničar et al., 2015; Wright & Wright, 1997) بتناول تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة، سواءً على مستوى تحيز مراجع الحسابات⁽¹⁾ بشأن إجراء تعديلات المراجعة المقترحة عمومًا (e.g. & Asare et al., 2019; Hatfield et al., 2011; Kerler III & Brandon, 2010; Nelson et al., 2002; Braun, 2001) و/أو على مستوى التحيز في الرأي الوارد في تقرير المراجعة تحديداً (e.g. & Slapničar et al., 2015; Moore et al., 2010; Wright & Wright, 1997). وقد تم قياس مستوى تحيز مراجع الحسابات في دراسات المجموعة الأولى الواردة أعلاه بمدى قبول المشاركين في التجربة بتنازل مراجع الحسابات-إرضاءً لعملائه- عن تصويب التحريفات الجوهرية الواردة بالقوائم المالية لعملاء المراجعة، أو عدم التقرير عن تلك التحريفات في حالة عدم تصويبها.

وقد اعتمدت المجموعة الثانية من الدراسات (Barkess et al. (2002); Can (2020); e.g. & Ocak et al., (2021)) على نماذج التنبؤ بمستوى تحفظ مراجع الحسابات لفصله إلى مكونيه. إذ استند Barkess et al. (2002) إلى نموذج إنحدار سبق اقتراحه في دراسة⁽²⁾ (Monroe & Teh, 1993) لتحقيق هذا الهدف، وتم تضمين متغير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة كمتغير مستقل في هذا النموذج. وقد خلص Barkess et al. (2002) إلى أن مستوى التحفظ الطبيعي لمجموعة المشاهدات التي حصلت على بديل الرأي المعدل (بديل الرأي غير المعدل) بلغ 47.7% (6.2%). كما توصل إلى أن جميع الشركات التي تم التوقع بحصولها على بديل الرأي المعدل حصلت بالفعل على هذا البديل. وقد حددها Barkess et al. (2002) بالشركات التي زاد مستوى التحفظ الطبيعي بشأن قوائمها المالية عن 30%.

واستخدمت دراسات (Cahan & Sun (2015); Ocak (2018); Can (2020); Ocak et al. (2021)) لذات الغرض نموذج التنبؤ المقترح بدراسة (Gul et al., 2013)، وذلك عند تناول Ocak et al. (2021) لمتغير مستوى الأهمية

⁽¹⁾ يقصد بتنازل (تحيز) مراجع الحسابات عن إجراء تعديلات المراجعة المقترحة إما تنازله عن مطالبة الإدارة بإجراء المعالجات المحاسبية السليمة، أو إصداره تقرير مراجعة برأي غير معدل على قوائم مالية تحتوي تحريفات جوهرية (Nelson et al., 2002, 176; Wright & Wright, 1997, 16). ويقصد بمستوى التحيز في الرأي الوارد بتقرير المراجعة وفقاً لدراسة (Wright & Wright (1997, 15) مدى تنازل مراجع الحسابات عن التقرير عن التحريفات الجوهرية لبعض العناصر الواردة بالقوائم المالية في حالة رفض الإدارة تصويب هذا التحريف. وبالتالي يقصد بمستوى تحيز مراجع الحسابات وفقاً لدراستي (Wright & Wright (1997); Nelson et al. (2002)) احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني فقط. وقد أوضح طلبة (2000, 176) أن تحيز مراجع الحسابات قد يأتي مباشرة عندما يبدي المراجع رأيه المهني لمسايرة الإدارة، ويمكن أن تعكس هذه المسايرة محاولة حفاظ مراجع الحسابات على عميله المريح، أو محاولته زيادة أتعابه الإضافية. وقد يأتي التحيز بطريقة غير مباشرة ويعكس التعاون (المفهوم ضمناً) بين مراجع الحسابات والإدارة لتنفيذ مخططاتها لتحريف الوضع المالي لشركة العميل.

⁽²⁾ يحتوي نموذج (Monroe & Teh (1993) للتنبؤ بمستوى تحفظ مراجع الحسابات على المتغيرات التنبؤية التالية: نسبة حسابات العملاء إلى إجمالي الأصول، ونسبة حسابات المخزون إلى إجمالي الأصول، ونسبة الالتزامات إلى إجمالي الأصول، ومدى تكرار تحقيق شركة العميل لصافي خسارة في السنوات الأخيرة، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وبديل الرأي الوارد في تقرير المراجعة للعام السابق، وبيتا (ميل معامل انحدار نموذج السوق (Beta, the Slope Coefficient of the Market Model Regression)، والانحراف المعياري لبواقي العوائد من انحدار نموذج السوق (Residual Standard Deviation of Returns from Market Model Regression)، وعوائد الأسهم العادية مطروحاً منه عائد السوق المريح، وعمر شركة العميل منذ قيدها في البورصة، والقطاع الصناعي لشركة العميل (Barkess et al., 2002).

الاقتصادية لعميل المراجعة كمتغير رقابي، مستهدفاً تحديد مدى تأثيره على مستوى التحفظ غير الطبيعي لمراجعات الحسابات، وأيضاً عند تناول (Ocak et al. (2021); Can (2020); Ocak (2018); Cahan & Sun (2015); Gul et al. (2013) لمدى تأثير مستوى جودة المراجعة، أو مستوى جودة التقرير المالي بمتغيرات مستقلة أخرى، بخلاف مستوى الأهمية الاقتصادية لعميله.

واقترحت المجموعة الثالثة من الدراسات (e.g. & Chakrabarty et al. (2020); Kitiwong & Sarapaivanich, (2012); Schmidt (2012); Lobo and Zhao (2013); (2020) الاعتماد على بعض نماذج التنبؤ بمستوى جوهرية التحريفات الواردة في القوائم المالية، أو إعادة إصدار القوائم المالية⁽¹⁾ بعد إصدار مراجع الحسابات بديل الرأي غير المعدل بشأن تلك القوائم، لقياس احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني. وتناول Amin, Eshleman & Guo (2021); Kitiwong & Sarapaivanich (2020); Rezaei, Mohd-Saleh & Ahmed (2018); Wang, Yu & Zhao (2015); Schmidt (2012) علاقة متغيرات مستقلة أخرى - بخلاف مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة - باحتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني. في حين تناول Suhardianto & Chen et al. (2018); Leung (2020); Wang et al. (2015) علاقة متغيرات مستقلة أخرى بمستوى جوهرية التحريفات الواردة بالقوائم المالية. وقد تناول (Wang et al. (2015) مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة كمتغير رقابي. واستخدم Chen et al. (2018) نسبة التغيير في مقدار أتعاب المراجعة للعام الحالي مقارنة بالعام السابق لذات الغرض.

واختصت المجموعة الرابعة من الدراسات (e.g. & Berglund (2020); Hossain et al. (2020); Tagesson & Öhman (2015); Defond et al. (2018) بتناول تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة، أو تأثير متغيرات مستقلة أخرى، على احتمال حدوث خطأ المراجعة عند إبداء مراجع الحسابات رأيه بشأن مدى قدرة شركة عميله على الاستمرارية في المستقبل تحديداً. وقد تناولت هذه المجموعة من الدراسات علاقة المتغيرات المستقلة محل إهتمامها باحتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة الأول والثاني، فيما عدا تركيز Carey; Kortum & Moroney (2012); Ryu & Roh (2007) عند تناول العلاقة السابقة على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول تحديداً. وتناول (Berglund (2020); Tagesson & Öhman (2015); Ettredge, Fuerherm, Guo & Li (2017); Dunn, Tan & Venuti (2002); Geiger & Raghunandan (2002); Louwers (1998) لذات الغرض احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني.

وتحتوي هذه المجموعة على دراسات (Tagesson & Öhman (2015); Defond, Francis & Hallman (2018); Ettredge et al. (2017); Carey, Geiger & O'Connell (2008) والتي استهدفت تحديد مدى تأثير مقدار أتعاب المراجعة على احتمال حدوث خطأ المراجعة، ودراستي (Louwers (1998); Barnes and Renart (2013) واللتان تناولتا متغير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة كمتغير مستقل عند تناول العلاقة السابقة.

(1) يقصد بإعادة إصدار القوائم المالية لاحقاً تصويب التحريفات الجوهرية الواردة بالقوائم المالية السابق إصدارها لمستخدمي القوائم المالية. وتدل عملية إعادة الإصدار على إصدار مراجع الحسابات تقرير مراجعة برأي غير معدل على قوائم مالية تنطوي على تحريفات جوهرية (Thuy, 2017, 432).

ودراسات Berglund (2020); Chung, Sonu, Zang & Choi (2019); Berglund, Herrmann & Lawson (2018); Hossain et al. (2018); Zhang (2018); Carey et al. (2012); Carcello, Vanstraelen & Willenborg (2009); Knechel and Vanstraelen (2007); Ryu & Roh (2007); Geiger and Rama (2006); Dunn et al. (2002); Geiger & Raghunandan (2002); Lennox (1999) على احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة، وذلك في ظل تناول Berglund(2020); Berglund et al. (2018) متغير مقدار أتعاب المراجعة كمتغير رقابي، واستخدام Hossain et al. (2018); Zhang (2018); Carcello et al. (2009) متغير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة كمتغير رقابي.

وقد توصل الباحث في ضوء رجوعه إلى دراسات المجموعة الأولى إلى اعتماد دراسات Asare et al. (2019); Nelson et al. (2002); Wright & Wright (1997) على مدخل البحث الأرشيفي، من حيث رجوع مفردات عينة الدراسة إلى أوراق عمل المراجعة التي تخص تكاليفات مراجعة فعلية سبق تنفيذها لعينة من الشركات لتجميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة. وقد استندت دراسات Hatfield et al. (2015); Slapničar et al. (2015); Hatfield et al. (2011); Kerler III & Brandon (2010); Moore et al. (2010); Cianci & Bierstaker (2009); Braun (2001) إلى تطبيق مدخل الدراسة التجريبية لذات الغرض. إذ اعتمدت دراسات Hatfield et al. (2011); Kerler III & Brandon (2010); Cianci & Bierstaker (2009); Braun (2001) على عينة من مراجعي الحسابات، في حين اعتمدت دراستا Slapničar et al. (2015); Moore et al. (2010) على عينة من طلبة مرحلة البكالوريوس.

ويخلص الباحث في ضوء رجوعه إلى دراسات المجموعات الثانية، والثالثة، والرابعة إلى اعتماد تلك الدراسات على مدخل البحث الأرشيفي، والذي يتم في ظله قياس متغيرات الدراسة اعتمادًا على المعلومات المالية وغير المالية المفصّل عنها بالنسبة للشركات الممثلة لعينة الدراسة، أو المعلومات الواردة بأوراق عمل تكاليفات المراجعة الفعلية التي سبق تنفيذها للشركات لعينة الدراسة. وقد تم قياس مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة بتلك الدراسات اعتمادًا على مقدار أتعاب المراجعة التي يحصل عليها مراجع الحسابات من عميله، فيما عدا قياسه بحجم شركة العميل بدراسات Zhang (2018); Carcello et al. (2009); Nelson et al. (2002); Louwers (1998); Oca et al. (2021) بنسبة إجمالي أصول شركة عميله إلى إجمالي أصول شركات جميع عملائه. في حين اعتمد Barnes and Renart (2013) لذات الغرض على حجم منشأة المحاسبة والمراجعة. وأخيرًا، استخدم Hossain et al. (2018) لذات الغرض نسبة أتعاب عميل منشأة المحاسبة والمراجعة إلى إجمالي أتعاب تلك المنشأة.

ويخلص الباحث مما سبق، إلى ندرة الدراسات السابقة ذات الصلة. وذلك في حدود علم الباحث، والتي تناولت العلاقة محل إهتمام الدراسة الحالية تناولًا مباشرًا. لذلك، كان منطقيًا أن يرجع الباحث إلى مجموعات الدراسات التي تناولت هذه العلاقة تناولًا غير مباشر، حيث غلب على معظمها تناول هذه العلاقة في ظل اتباع مدخل البحث الأرشيفي، وذلك مقارنة بمدخلي الدراسة الميدانية والتجريبية، وذلك إلى جانب ندرة من اعتمد منها على عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. وقد تم كل ذلك لاشتقاق وتبرير علاقة مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة بمستوى التحفظ غير الطبيعي المنسوب إلى نوعي خطأ المراجعة.

ويخلص الباحث في ضوء رجوعه إلى الدراسات الواردة أعلاه إلى تركيز دراسات المجموعة الأولى عند تناول العلاقة محل الإهتمام على مستوى التحفظ غير الطبيعي المنسوب إلى خطأ المراجعة من النوع الثاني فقط. وقد اتضح ذلك في تعريفها لمستوى تحيز مراجع الحسابات الوارد بدراستي Wright & Nelson et al. (2002); Wright (1997) السابق تناولهما. ووفقاً لهذا التعريف فإن المصدر الوحيد لتحيز مراجع الحسابات هو ارتكابه لخطأ المراجعة من النوع الثاني. وقد توصل الباحث أيضاً إلى أن أغلب دراسات المجموعة الثانية تناولت العلاقة محل الإهتمام تناولاً غير مباشر، فيما عدا دراسة Barkess et al. (2002) والتي تناولت العلاقة السابقة تناولاً مباشراً.

وقد وجد الباحث أيضاً أنه بالرغم من توضيح دراسات المجموعة الثانية، بما في ذلك دراسة Barkess et al. (2002)، الكيفية التي يمكن بها قياس مستوى التحفظ الطبيعي وغير الطبيعي في ضوء الاستناد إلى مخرجات نموذج التنبؤ بمستوى تحفظ مراجع الحسابات، إلا أنها لم تستهدف فصل مستوى التحفظ غير الطبيعي إلى مصدره، بالرغم من إمكانية إجراء ذلك وفقاً لطرق القياس المستخدمة في تلك الدراسات. كما أنها افترضت أن مستوى التحفظ غير الطبيعي مصدره الوحيد خطأ المراجعة من النوع الثاني، وقد اتضح ذلك من تعريف مستوى التحفظ غير الطبيعي السابق تناوله في دراسات Ocak (2018); Can (2020); Ocak et al. (2021). ولم تشر إلى خطأ المراجعة من النوع الأول باعتباره المصدر الآخر. فعلى الرغم من احتواء العينات المستخدمة بتلك الدراسات على مجموعة المشاهدات التي حصلت على بديل الرأي المعدل، إلا أنها قيدت حدوث مستوى التحفظ غير الطبيعي بارتفاع قيمة بواقي نموذج التنبؤ، بما يعنى وجود مستوى التحفظ غير الطبيعي بإشارة موجبة، وذلك في ظل ملاحظة أن القيم الموجبة دائماً ما تخص مجموعة المشاهدات التي حصلت على بديل الرأي غير المعدل في الحالات التي كانت تستدعي حصولها على بديل الرأي المعدل. وبذلك فهي تستبعد حقيقة وجود جزء من مستوى التحفظ غير الطبيعي بإشارة سالبة، والذي يخص مجموعة مشاهدات العينة التي حصلت على بديل الرأي المعدل في الحالات التي كانت لا تستدعي حصولها على هذا البديل للرأي.

وإلى جانب ما سبق، توصل الباحث إلى أن أغلب دراسات المجموعة الثالثة تناولت العلاقة محل الإهتمام تناولاً غير مباشر، وذلك ما عدا دراسات Lobo (2014); Ettredge; Fuerherm & Li (2014); Chakrabarty et al. (2020); Schmidt (2012); and Zhao (2013) والتي تناولت العلاقة السابقة تناولاً مباشراً، ولكن في ظل اقتصرها على تناول مستوى التحفظ غير الطبيعي المنسوب إلى خطأ المراجعة من النوع الثاني فقط. وقد تم قياس احتمال حدوث هذا الخطأ بدراسات Rezaei et al. (2018); Kitiwong & Sarapaivanich (2020); Amin et al. (2021); Wang et al. (2015); Schmidt (2012) باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة واحد إذا تم إعادة إصدار القوائم المالية لشركة العميل في العام التالي لإصدار مراجع الحسابات بديل الرأي غير المعدل بشأن تلك القوائم، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

وقد اقترح Chen et al. (2018); Papík & Papíková (2020); Su (2021); Kitiwong & Sarapaivanich (2020); Ettredge et al. (2014); Dechow, Ge, Larson & Sloan (2011) استخدام نقطة قطع the Cut-off Point لقياس خطأ التصنيف لنماذج التنبؤ بنوعيه الأول والثاني، والتي اقترح هؤلاء الكتاب استخدامها كنماذج

للتنبؤ بمستوى جوهرية التحريفات الواردة بالقوائم المالية. وإضافة لما سبق، اعتمد (Lobo and Zhao (2013) على نموذج اكتشاف الغش المقترح بدراسة (Dechow et al. (2011) لقياس مستوى جوهرية تلك التحريفات. وقد اقترح (Chakrabarty et al. (2020) الاعتماد على مقياس بنفورد The Benford Score لذات الغرض. ويعتبر قانون بنفورد أحد تقنيات التحليل الرقمي الذي يعرف أيضاً بقانون الأرقام الطبيعية، ويساعد استخدام تلك التقنية على قياس متغير مستوى خطر التحريفات الجوهرية باستخدام ما يسمى the Benford Score، وتحديداً يتم قياسه من خلال مقارنة معدل التكرار الفعلي لقيم أو أرصدة العناصر الواردة بالقوائم المالية في ظل تطبيق إجراءات معينة بمعدل تكرارها المتوقع المحسوب في ضوء الرجوع إلى جداول توزيع الاحتمالات المتوقعة لبنفورد، ويحدث التحريف الجوهرى لقيم تلك العناصر في حالة اختلاف معدل تكرارها الفعلي معنوياً عن معدل تكرارها المتوقع المحسوب وفقاً لقانون بنفورد (Chakrabarty et al., 2020).

واقترح (Ettredge et al. (2014); Chen et al. (2018); Suhardianto & Leung (2020) استخدام قيمة وسيط متغير مستوى خطر التحريفات الجوهرية المحسوب لعينة الدراسة ككل لتصنيف مشاهدات العينة بحسب مستوى جوهرية هذا الخطر إلى مجموعتين، بحيث تدرج أي مشاهدة في المجموعة ذات المستوى المرتفع (ذات المستوى المنخفض) من الخطر إذا كان مستوى خطر التحريفات الجوهرية الذي يخص قوائمها المالية أعلى من (أقل من) قيمة وسيطه على مستوى عينة الدراسة ككل. وتم قياس مستوى جوهرية التحريفات الواردة بالقوائم المالية في التحليلات الإضافية لدراستي (Schmidt (2012); Ettredge et al. (2014) كمتغير متصل مركب يعتمد مستواه على مدى حدوث المؤشرات التالية: ما إذا كانت التحريفات الواردة بالقوائم المالية ناتجة عن الغش، أم الخطأ، وما إذا كانت قيمة العائد غير الطبيعي التراكمي تتراوح بين +2 و-2 خلال مدة الأيام الخمسة التي تسبق وتلي عملية إعادة إصدار القوائم المالية للشركة، ومدى تأثير حدث إعادة إصدار الشركة لقوائمها المالية على معدل العائد على أصولها، وما إذا كانت التحريفات تتعلق بعملية الاعتراف بإيرادات الشركة، وطول مدة استمرار حدوث تلك التحريفات بالسنوات (Schmidt, 2012; Ettredge et al., 2014). وتم قياس مستوى خطر التحريفات الجوهرية بدراسات (Chen et al. (2018); Suhardianto & Leung (2020) (Ettredge et al. (2014) اعتماداً على القيمة التنبؤية لنموذج التنبؤ بمستوى التحريفات الجوهرية (بمعني F-SCORE) المقترح بدراسة (Dechow et al., 2011).

وقد وجد الباحث أيضاً أنه بالرغم من توضيح (Papík & Sarapaivanich (2020); Kitiwong (2021); Su (2021); Dechow et al. (2011); Ettredge et al. (2014); Chen et al. (2018); Papíková (2020) لكيفية قياس مستوى جوهرية التحريفات الواردة بالقوائم المالية. واستهدف (Chen et al., (2020); Suhardianto & Leung (2020) (Ettredge et al. (2014) تقسيم عينة الدراسة بحسب هذا المستوى، فلم تستهدف الدراسات الواردة أعلاه -كإجراء يمكن من خلاله قياس مستوى التحفظ غير الطبيعي بمصدره- اقتراح معيار موضوعي، أو حد فاصل، لمقارنة مستوى جوهرية التحريفات لكل مشاهدة بعينة الدراسة ببديل الرأي الفعلي الوارد في تقرير المراجعة بشأن قوائمها المالية، تمهيداً لإدراج تلك المشاهدات في إحدى مجموعتين بحسب ما إذا كانت نتيجة

المقارنة تشير إلى زيادة احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول، أم تشير إلى زيادة احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني.

ووجد الباحث أن المجموعة الرابعة من الدراسات الواردة أعلاه، فيما عدا (Ryu & Lennox (1999); Roh (2007)، استخدمت لقياس احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول (النوع الثاني) متغيراً وهمياً يأخذ القيمة واحد في حالة إبداء (عدم إبداء) مراجع الحسابات رأي يفيد التشكك في استمرارية شركة عميله التي تستمر لاحقاً في مزاولة أعمالها (التي تعلن إفلاسها لاحقاً)، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. وإضافة لما سبق، اقترح (Roh & Ryu (2007); Lennox (1999); Barnes and Renart (2013)، وخاصة في حالة عدم إتاحة المعلومات الرسمية عن الشركات التي تعلن إفلاسها، إمكانية مقارنة الرأي الفعلي لمراجع الحسابات بالقيمة التنبؤية لأي من نماذج التنبؤ بالإفلاس. وبلي ذلك قياس احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول (النوع الثاني) باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة إبداء (عدم إبداء) مراجع الحسابات رأي يفيد التشكك بشأن قدرة شركة عميله على الاستمرارية وكانت القيمة التنبؤية للنموذج أقل من (أكبر من) الحد الفاصل لتعثر الشركة مالياً، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك.

كما يخلص الباحث أيضاً إلى تناول دراسات المجموعة الرابعة مدى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة، أو غيره من المتغيرات المستقلة، على احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة، فضلاً عن توضيحها للكيفية التي يمكن بها قياس احتمال حدوثها. ومع ذلك فقد اقتصر إهتمام هذه المجموعة على بديل الرأي بشأن مدى استمرارية شركة العميل في المستقبل وتحديداً عند تناولها للعلاقات محل إهتمامها. وبالتالي، فقد خرج عن نطاق إهتمامها تحديد احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة عند إصدار مختلف بدائل رأي المراجعة. وقد خلص الباحث إلى استناد أغلب دراسات هذه المجموعة عند قياسها لاحتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة، إما على المعلومات الرسمية عن مدى إفلاس عينة شركات الدراسة في تاريخ لاحق لتاريخ إصدار تقرير المراجعة بشأن قوائمها المالية، أو على القيمة التنبؤية لأحد نماذج التنبؤ بإفلاس الشركة.

ويقترح الباحث الاعتماد على مخرجات نموذج التنبؤ بمستوى تحفظ مراجع الحسابات المقترح بدراسة (Gul et al. (2013 لقياس احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة عند إصدار مراجع الحسابات لمختلف بدائل رأيه، مع اقتراح تقسيم بواقى هذا النموذج بحسب بديل الرأي الفعلي الوارد بتقرير المراجعة إلى مجموعتين، مجموعة البواقى التي تخص مشاهدات العينة التي حصلت على بديل رأي معدل (مجموعة البواقى التي تخص مشاهدات العينة التي حصلت على بديل رأي غير معدل). وتستخدم هذه المجموعة من البواقى لقياس احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول (النوع الثاني)، لأنه كلما زاد مقدار تلك البواقى كلما دل ذلك على انخفاض (ارتفاع) مستوى التحفظ الطبيعي الذي كان يتعين على مراجع الحسابات الوصول إليه مقارنة بمستوى تحفظه الفعلي المرتفع (المنخفض)، وذلك قياساً على دراسات (Ryu & Barnes and Renart (2013); Roh (2007); Lennox (1999) والتي استخدمت نماذج التنبؤ بإفلاس الشركات لقياس نوعي خطأ المراجعة كنتيجة لغياب المعلومات اللاحقة عن مدى إفلاس شركات عينة الدراسة بعد إصدار أحدث تقرير للمراجعة بشأن قوائمها المالية.

كذلك يخلص الباحث أيضاً في ضوء الدراسات الواردة أعلاه إلى وجود وجهتي نظريتين بشأن مدى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على مستوى تحفظ مراجع الحسابات. وتؤكد وجهة النظر الأولى على أن زيادة مستوى الأهمية الاقتصادية لبعض عملاء المراجعة كنتيجة لزيادة اعتماد مراجع الحسابات اقتصادياً على هؤلاء العملاء قد يؤدي به أحياناً إلى تخفيض مستوى تحفظه الفعلي وتبني الأهداف المفضلة لعملائه. ويشير هذا إلى تأييد وجهة النظر الأولى وجود علاقة طردية (عكسية) بين مستوى الأهمية الاقتصادية واحتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني (النوع الأول). وقد برر البعض تحقق العلاقة السابقة بأن زيادة مقدار أتعاب المراجعة قد يعكس اعتماد مراجع الحسابات اقتصادياً على عميله بالقدر الذي قد يؤثر عكسياً على مستوى استقلاله، وبالتبعية يحد من قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية الواردة بالقوائم المالية والتقرير عنها.

وتدافع وجهة النظر الثانية عن أن تخوف مراجع الحسابات من فقدان سمعته في حال فشل عملية المراجعة، ووجود احتمال بتعرضه للتقاضى قد يؤدي إلى تدنية من مدى تساهله مع عميله بشأن مستوى التحريفات الجوهرية الواردة بالقوائم المالية، والذي يمكنه أن يسمح به كنظير للأتعاب التي يحصل عليها من هذا العميل. وبالتالي، فزيادة مقدار أتعاب المراجعة من هذا المنظور غالباً ما يعكس زيادة الجهد المبذول في عملية المراجعة لاكتشاف التحريفات الجوهرية الواردة بالقوائم المالية لعميله والتقرير عنها. وبدل هذا في الوقت ذاته على ارتفاع مستوى استقلال مراجع الحسابات عن عميله بالرغم من زيادة مقدار الأتعاب التي يحصل عليها من هذا العميل، على نحو يؤدي في النهاية إلى تحسين مستوى جودة المراجعة، ويشير هذا إلى تأثير احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول (الثاني) طردياً (عكسياً) بمستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة.

وتأييداً لوجهة النظر الأولى، فقد توصل البعض (Wang et al. (2015); Slapničar et al. (2015); Asare et al. (2019); Hatfield et al. (2011); Moore et al. (2010); Carcello et al. (2009); Cianci & Bierstaker (2015); Nelson et al. (2002); Louwers (1998); Wright & Wright (1997) إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة واحتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني. كما توصل البعض (Berglund et al. (2018); Barnes and Renart (2013) إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة واحتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول.

وتأييداً لوجهة النظر الثانية، فقد خلص البعض (Berglund et al. (2018); Tagesson & Öhman (2015); Chen et al. (2018); Ettredge et al. (2017) إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة واحتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني خاصة. وخلص Chakrabarty et al. (2013); Lobo and Zhao (2014); Ettredge et al. (2014) إلى تأثير قيمة أتعاب المراجعة عكسياً ومعنوياً على مستوى خطر التحريفات الجوهرية عامة. في حين توصل البعض (Defond et al. (2008); Carey et al. (2018) إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة واحتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول. ونظراً لتوصل الباحث إلى وجود وجهتي نظريتين بشأن مدى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول (النوع الثاني). وذلك، إلى جانب

الوصول إلى نتائج متعارضة بشأن اتجاه ومستوى معنوية هذا التأثير، فإنه يمكن للباحث اشتقاق فرضي البحث الأول والثاني في صورتها البديلة كفرضين غير اتجاهيين على النحو التالي:
الفرض الأول: يؤثر مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة معنوياً على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول.

الفرض الثاني: يؤثر مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة معنوياً على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني.

(3) الدراسة التطبيقية

تستهدف هذه الجزئية من البحث عرض منهجية الدراسة التطبيقية بهدف اختبار فرضي البحث. وفي سبيل تحقيق هذا الهدف سيتعرض الباحث لكل من: هدف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، وتحليل نتائج البحث، وذلك على النحو التالي:

(1-3) أهداف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار مدى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على مستوى التحفظ غير الطبيعي المنسوب إلى نوعي خطأ المراجعة. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال اختبار فرضي البحث، وتحديد مدى تحقق العلاقة بين متغيري الدراسة التابع والمستقل محل إهتمام البحث الحالي.

(2-3) مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، سواءً المقيدة بالسوق الرئيسي للأسهم، أو المقيدة ببورصة النيل. وتتكون عينة الدراسة من جميع الشركات التي أفصحت عن قوائمها المالية المستقلة مرفقاً بها تقرير مراجع الحسابات خلال الفترة من عام 2011 وحتى 2019.

وقد تم مراعاة توافر المعايير الآتية في اختيار عينة الدراسة: (أ) إتاحة جميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة خلال سنة أو أكثر من السنوات محل إهتمام الدراسة الحالية عبر موقع مباشر مصر، و/أو موقع شركة مصر لنشر المعلومات، و/أو موقع الشركة عبر الانترنت. (ب) استبعاد الشركات التي تم تقويم العناصر الواردة بقوائمها المالية بعملة أجنبية. (ج) استبعاد الشركات التي خضعت قوائمها المالية لعملية مراجعة مشتركة، أو عملية مراجعة ثنائية، أو خضعت قوائمها المالية لعملية مراجعة منفردة من جانب أحد مراجعي حسابات الجهاز المركزي للمحاسبة. وقد تمثل الهدف من استبعاد تلك الشركات في التحكم في تأثير اختلاف نوع عملية المراجعة المالية التي خضعت لها القوائم المالية وعدد مراجعي الحسابات، المسؤولين كشركاء للتكليف عن مراجعة القوائم المالية، على قيمة أتعاب خدمات المراجعة. (د) استبعاد المؤسسات المالية من عينة الدراسة نظراً لاختلاف عملياتها التشغيلية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً التي يتعين إعداد قوائمها المالية في ظل الالتزام بها، وذلك تمشيئاً مع البعض (e.g.& Gutierrez et al., 2018; Farhana et al., 2017; Yeh et al., 2014).

وقد بلغ عدد الشركات التي يتم تداول أسهمها في السوق الرئيسي للبورصة المصرية وبورصة النيل، والمصنفة بحسب القطاع الصناعي الذي تنتهي إليه، في نهاية عام 2019 عدد (217) و(29) شركة، على التوالي، وذلك وفقاً للمحقات التقرير الشهري المتاح على موقع البورصة المصرية والصادر عنها في شهر ديسمبر 2019 (البورصة المصرية، 2019). وبالتالي، يصبح إجمالي عدد الشركات الداخلة في العينة عدد (246) شركة، ثم بعد استبعاد عدد (50) مؤسسة مالية، أصبح عدد الشركات الداخلة في عينة الدراسة (196) شركة. وقد بلغ عدد مشاهدات العينة خلال الفترة محل إهتمام الدراسة عدد (1764) مشاهدة (عبارة عن عدد 196 شركة * 9 سنوات)، ولكن تم استبعاد عدد (918) مشاهدة من العينة نظراً لافتقادها البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، أو بسبب مقابلتها لأحد معايير استبعادها من العينة، بالإضافة إلى استبعاد عدد (102) مشاهدة لاحتوائها على قيم متطرفة.

وتم التخلص من القيم المتطرفة Outliers للمتغيرات بالتأشير على أمر Outliers بالقائمة المنسدلة من أمر Analyze باستخدام المسار التالي بالبرنامج الإحصائي SPSS → Explore → Analyze → Descriptive Statistics (Analyze → Statistics) ليصبح حجم العينة النهائي عدد (744) مشاهدة. كما تم قياس مستوى التحفظ غير الطبيعي المنسوب إلى نوعي خطأ المراجعة كمتغير تابع، وتم قياس مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة كمتغير مستقل في ضوء الرجوع للشركات عينة الدراسة الحالية، وتقارير المراجعة المرفقة بقوائمها المالية المالية، ومحاضر الجمعية العمومية الصادرة عنها، والمتاحة عبر مواقعها على الانترنت، وموقع مباشر مصر، وموقع البورصة المصرية للحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة.

(3-3) أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية

استخدم الباحث برنامج (SPSS) الإصدار السادس والعشرين لإجراء التحليل الإحصائي اللازم للبيانات الفعلية التي تم تجميعها من القوائم المالية وتقارير المراجعة الصادرة بشأنها لشركات العينة لاختبار فرضي البحث. ونظراً لكون المتغيرات التابعة متغيرات متصلة ومنفصلة والمتغيرات المستقلة والرقابية التفسيرية متغيرات مستمرة ومنفصلة، فقد استخدم الباحث لتحقيق الهدف من الدراسة نماذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Regression باستخدام طريقة المربعات الصغرى Ordinary Least Square (OLS) Method ونماذج الانحدار اللوجستي Logistic Regression، وذلك اتساقاً مع البعض (e.g. & Ocak et al., 2021; Can, 2020; Ocak, 2018; Gul et al., 2013).

(4-3) نماذج الانحدار المستخدمة

تم استخدام نماذج الانحدار اللوجستي ونماذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى لاختبار العلاقة محل إهتمام البحث الحالي. وتحديداً، تم الاعتماد في الدراسة الحالية على القيمة المقدرة Predicted Value لرأي مراجع الحسابات المحسوب باستخدام نموذج الانحدار اللوجستي رقم (1) الوارد أدناه، المقترح بدراسة (Gul et al. (2013). لقياس مستوى التحفظ الطبيعي (المكون المفسر من مستوى التحفظ الفعلي في رأي مراجع الحسابات). ووفقاً للبعض (e.g. & Ocak et al. (2021); Can (2020); Ocak (2018); Gul et al.

(2013) يتم الحصول على مستوى التحفظ غير الطبيعي (المكون غير المفسر من مستوى التحفظ الفعلي لمراجعات الحسابات) من خلال طرح مستوى التحفظ الطبيعي من مستوى التحفظ الفعلي الوارد في تقرير المراجعة، وذلك كما هو موضح بالمعادلة رقم (2) الواردة أدناه. ووفقاً للدراسات الواردة أعلاه تشير القيم الأعلى التي يتم الحصول عليها من المعادلة رقم (2) (أو بمعنى آخر القيم الأعلى لبواقى نموذج الانحدار اللوجستي رقم [1]) إلى ارتفاع مستوى التحفظ غير الطبيعي.

$$\text{Actual Conservatism} = \beta_0 + \beta_1 \text{Quick}_{it} + \beta_2 \text{AccReceivables and Inventories}_{it} + \beta_3 \text{ROA}_{it} + \beta_4 \text{Loss}_{it} + \beta_5 \text{Leverage}_{it} + \beta_6 \text{LogSize}_{it} + \beta_7 \text{LogAge}_{it} + \text{Sector \& Year Fixed} + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

$$\text{AbNormal Conservatism} = \text{Normal Conservatism} - \text{Actual Conservatism} \quad (2)$$

ووفقاً للنموذج الوارد أعلاه يتمثل المتغير التابع في مستوى التحفظ الفعلي Actual Conservatism الوارد بتقرير المراجعة، والذي يأخذ القيمة واحد إذا احتوى تقرير المراجعة رأياً معدلاً بشأن القوائم المالية لشركة العميل، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك. وتشمل المتغيرات التفسيرية للنموذج ما يلي: متغير نسبة السيولة السريعة Quick، والذي يقاس بالمعادلة التالية: ((إجمالي الأصول المتداولة-المخزون)/إجمالي الالتزامات المتداولة). ومتغير مستوى تعقيد عمليات الشركة AccReceivables and Inventories، ويقاس بنسبة إجمالي حسابات العملاء والحسابات المدينة الأخرى والمخزون للفترة الحالية إلى إجمالي أصول ذات الفترة، ومتغير معدل العائد على الأصول ROA، ويقاس بنسبة صافي ربح الفترة الحالية إلى إجمالي أصول ذات الفترة، ومتغير مدى تحقيق شركة العميل لخسارة Loss، الذي يأخذ القيمة واحد إذا حققت الشركة خلال الفترة الحالية صافي خسارة، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك، ومتغير معدل الرفع المالي Leverage، ويقاس بنسبة إجمالي التزامات الفترة الحالية إلى إجمالي أصول ذات الفترة، ومتغير حجم شركة العميل LogSize، ويقاس باللورغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول شركة العميل للفترة الحالية، ومتغير عمر الشركة LogAge، ويقاس باللورغاريتم الطبيعي لعدد سنوات شركة العميل منذ قيدها بالبورصة حتى العام الحالي.

واتساقاً مع دراسات (Ocak et al. (2021); Can (2020); Ocak (2018) تم استخدام ما يسمى بالتأثيرات الثابتة للنموذج the Fixed-Effect Model للتحكم في تأثيرات القطاع الصناعي والعام، وذلك بسبب تأثيرها المحتمل وغير الملحوظ على المتغير التابع. فوفقاً لدراسة Can (2020) قد يختلف تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع باختلاف العام المالي والقطاع الذي تنتمي إليه الشركة، وبالتالي يكون انحدار التأثيرات الثابتة مفيداً عند توافر مشاهدتين أو أكثر لكل مفردة من مفردات العينة، وأيضاً يكون استخدامه أكثر ملاءمة من استخدام التأثيرات العشوائية في حالة عدم اختيار مفردات العينة عشوائياً وحالة وجود اختلافات كمية ونوعية بين هذه المفردات. وأخيراً، واتساقاً مع (Ocak et al. (2021) تم حذف المتغيرات المستمرة ذات القيم الشاذة للتحكم في القيم المتطرفة. وبلي ذلك، تحديد مدى إنحدار مستوى التحفظ غير الطبيعي على مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة ومجموعة المتغيرات الرقابية المستخدمة في الدراسة الحالية من خلال تقدير نموذج للانحدار الخطي المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى رقم (3) الوارد أدناه.

وإلى جانب ما سبق، يقترح الباحث الاستناد إلى قيم البواقى المطلقة للنموذج المقترح بدراسة (Gul et al. (2013) لقياس احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة. ويتم ذلك بتقسيم بواقى هذا النموذج استناداً إلى بديل الرأي الفعلي الوارد بتقرير المراجعة إلى مجموعتين، مجموعة البواقى التي تخص مشاهدات العينة التي حصلت على بديل رأي معدل (مجموعة البواقى التي تخص مشاهدات العينة التي حصلت على بديل رأي غير معدل)، وتستخدم مجموعة البواقى الأولى (مجموعة البواقى الثانية) لقياس احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول (النوع الثاني). وأخيراً، يتم تحديد مدى انحدار متغير احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول (مدى انحدار متغير احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني) على مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة ومجموعة المتغيرات الرقابية المستخدمة في الدراسة الحالية، وذلك من خلال تقدير نموذجي الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى رقمي (4) و(5) الواردين أدناه.

$$\text{AbNormal Conservatism} = \beta_0 + \beta_1 \text{Importance}_{it} + \beta_2 \text{Audit Firm Size}_{it} + \beta_3 \text{Tenure Auditor}_{it} + \beta_4 \text{Log Experiste}_{it} + \beta_5 \text{Quick}_{it} + \beta_6 \text{Acc Receivables and Inventories}_{it} + \beta_7 \text{ROA}_{it} + \beta_8 \text{Loss}_{it} + \beta_9 \text{Leverage}_{it} + \beta_{10} \text{Log Size}_{it} + \beta_{11} \text{Log Age}_{it} + \beta_{12} \text{Discretionary Accruals}_{it} + \beta_{13} \text{Busy}_{it} + \beta_{14} \text{Asset Growth}_{it} + \varepsilon_{it} \quad (3)$$

$$\text{Type I Error} = \beta_0 + \beta_1 \text{Importance}_{it} + \beta_2 \text{Audit Firm Size}_{it} + \beta_3 \text{Tenure Auditor}_{it} + \beta_4 \text{Log Experiste}_{it} + \beta_5 \text{Quick}_{it} + \beta_6 \text{Acc Receivables and Inventories}_{it} + \beta_7 \text{ROA}_{it} + \beta_8 \text{Loss}_{it} + \beta_9 \text{Leverage}_{it} + \beta_{10} \text{Log Size}_{it} + \beta_{11} \text{Log Age}_{it} + \beta_{12} \text{Discretionary Accruals}_{it} + \beta_{13} \text{Busy}_{it} + \beta_{14} \text{Asset Growth}_{it} + \varepsilon_{it} \quad (4)$$

$$\text{Type II Error} = \beta_0 + \beta_1 \text{Importance}_{it} + \beta_2 \text{Audit Firm Size}_{it} + \beta_3 \text{Tenure Auditor}_{it} + \beta_4 \text{Log Experiste}_{it} + \beta_5 \text{Quick}_{it} + \beta_6 \text{Acc Receivables and Inventories}_{it} + \beta_7 \text{ROA}_{it} + \beta_8 \text{Loss}_{it} + \beta_9 \text{Leverage}_{it} + \beta_{10} \text{Log Size}_{it} + \beta_{11} \text{Log Age}_{it} + \beta_{12} \text{Discretionary Accruals}_{it} + \beta_{13} \text{Busy}_{it} + \beta_{14} \text{Asset Growth}_{it} + \varepsilon_{it} \quad (5)$$

ويحتوي النموذج رقم (3) الوارد أعلاه، بالإضافة إلى المتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج رقم (1) على متغير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة Importance كمتغير مستقل. ويعتمد الباحث لقياس هذا المتغير على طريقتين للقياس. إذ يتم وفقاً للطريقة الأولى استخدام اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة⁽¹⁾ LogFees، وذلك قياساً على (Read (2015); Callaghan et al. (2009). بينما يتم وفقاً للطريقة الثانية المقترحة في دراسة (Chi et al. (2012) قياس مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة بتقسيم مشاهدات عينة الدراسة الحالية إلى أربع مجموعات بحسب حجم منشأة المحاسبة والمراجعة التي تتولى مراجعة القوائم المالية لكل

⁽¹⁾ استخدم البعض (Barkess et al. (2002); Blay & Geiger (2013); e.g. & Lim (2016) في قياسه مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة نسبة إجمالي أتعاب منشأة المحاسبة والمراجعة من خدمات المراجعة وغير المراجعة لكل عميل إلى إجمالي أتعابها من جميع عملائها. وبالرغم من شيوع استخدام هذا المقياس، إلا أن الباحث لم يتمكن من استخدامه نظراً لصعوبة الحصول على البيانات الخاصة بأتعاب خدمات المراجعة وغير المراجعة لجميع منشآت المحاسبة والمراجعة للشركات المقيدة في البورصة المصرية المطلوبة لتحديد قيمة المقام في المعادلة السابقة. ولذلك، اعتمد الباحث على قياس مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لمقدار أتعاب المراجعة، وذلك اتساقاً مع (Read, 2015; Callaghan et al., 2009).

مشاهدة وما إذا كانت المشاهدة يتم تداول أسهمها في البورصة الرئيسية أم في بورصة النيل. وتأخذ المجموعة الأولى Group 1 (المجموعة الثانية Group 2) من المشاهدات القيمة واحد إذا كانت شركة العميل تداول أسهمها في سوق البورصة الرئيسي وتمت مراجعة قوائمها المالية بواسطة إحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة (إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الأصغر حجمًا)، وصفر بخلاف ذلك. وتأخذ المجموعة الثالثة Group 3 (المجموعة الرابعة Group 4) من المشاهدات القيمة واحد إذا كانت شركة العميل يتم تداول أسهمها في بورصة النيل وتمت مراجعة قوائمها المالية من جانب إحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة (إحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الأصغر حجمًا)، وصفر بخلاف ذلك.

واتساقًا مع البعض (Ocak & Can (2019); Kitiwong & Sarapaivanich (2020); e.g. & Ocak et al. (2021); Gul et al. (2013) ممن استخدم المتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج رقم (1) الوارد أعلاه كمتغيرات رقابية في نماذج الانحدار التي تم تقديرها بتلك الدراسات لتحديد مدى انحدار احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني على متغير مستوى الأهمية الاقتصادية، أو انحداره على متغيرات مستقلة أخرى، تستخدم الدراسة الحالية المتغيرات التفسيرية الواردة بنموذج الانحدار رقم (1) كمتغيرات رقابية في النماذج أرقام (3)، و(4) و(5) الواردة أعلاه للتحكم في خصائص شركة العميل.

وقياسًا على البعض (Defond et al. (2018); Berglund et al. (2018); Ocak et al. (2021); Amin et al. (2021); e.g., (2018) تم استخدام بعض الخصائص التالية لكل من شركة العميل ومراجع حساباتها ومنشآت كمتغيرات رقابية، نظرًا لاقتراح تلك الدراسات تأثير تلك المتغيرات على كل من مستوى التحفظ الفعلي واحتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة: حجم منشأة المحاسبة والمراجعة AuditFirmSize، والذي يقاس بمتغير ثنائي يأخذ القيمة واحد حال انتماء مراجع الحسابات لإحدى منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك (Hossain et al. (2020); Berglund (2020); Ocak et al. (2021); Amin et al. (2021)، وطول فترة استمرار علاقة شريك التكليف بعميله TenureAuditor (Hossain et al., 2018; Knechel and Vanstraelen, 2007)، ويقاس بإجمالي عدد سنوات ارتباط الشريك بعميله (Ocak et al., 2021; Ocak, 2018)، ومستوى خبرة مراجع الحسابات LogExperiste، ويقاس باللورغاريتم الطبيعي لإجمالي عدد سنوات خبرة الشريك بدءًا من تاريخ قيده في البورصة حتى عام ارتباطه بشركة العميل، ومدى انشغال مراجع الحسابات Busy عن عمله، ويقاس باستخدام متغير ثنائي يأخذ القيمة واحد حال انتهاء العام المالي لعميله في 31 ديسمبر من كل عام، ويأخذ القيمة صفر بخلاف ذلك (Defond et al., 2018)، ومستوى تطبيق ممارسات إدارة المستحقات Discretionary Accruals (Berglund, 2020)، والذي تم قياسه باستخدام المستحقات الاختيارية Discretionary Accruals المحسوبة وفقًا لنموذج جونز المعدل Modified Jones Model، أو بمعنى آخر، بواقي نموذج جونز المعدل⁽¹⁾ المقترح بدراسة (Dechow et al., 1995)، وذلك بالرجوع لدراسات (Liu (2019); You & Du (2019);

(1) تم الحصول على بواقي نموذج جونز المعدل من خلال تقدير نموذج الانحدار التالي:

$$TAccr_t/Asset_{t-1} = \alpha + \beta_0 1/Log Asset_{t-1} + \beta_1 (\Delta Sales_t - \Delta REC_t)/Asset_{t-1} + \beta_2 PPE_t/Asset_{t-1} + \epsilon_t$$

Abernathy; Beyer & Rapley (2014). وقد تم قياس متغير معدل نمو أصول شركة العميل Asset Growth% بنسبة التغير بين إجمالي أصول العام الحالي والسابق إلى إجمالي أصول العام السابق.

(4) تحليل نتائج البحث

(1-4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وفقاً لطريقة القياس الأولى للمتغير المستقل

يعرض الجدول رقم (1) بيانات الإحصاء الوصفي للمتغيرات محل إهتمام الدراسة الحالية، حيث تعرض الأعمدة من رقم (1) حتى رقم (4) بالجدول نتائج اختبار الفرق بين متوسطي قيم المتغيرات مصنفة بحسب بديل رأي المراجعة الفعلي إلى مجموعة مشاهدات العينة التي حصلت على بديل الرأي غير المعدل (مجموعة المشاهدات الأولى)، والتي بلغ عددها 595 مشاهدة، ومجموعة مشاهدات العينة التي حصلت على بديل الرأي المعدل (مجموعة المشاهدات الثانية)، والتي بلغ عددها 145 مشاهدة. وتحتوي الأعمدة من رقم (5) حتى رقم (8) من الجدول على نتائج اختبار الفرق بين متوسطي قيم المتغيرات مصنفة بحسب نوع خطأ المراجعة المحتمل حدوثه لمجموعة المشاهدات الأولى (الثانية) التي حصلت على بديل الرأي غير المعدل (بديل الرأي المعدل) المستخدمة لقياس احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني (المستخدمة لقياس احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول).

وتشير نتائج الإحصاء الوصفي الواردة في الأعمدة من رقم (1) حتى (4) إلى ارتفاع (انخفاض) متوسط قيم متغيرات Normal Conservatism & AbNormal Conservatism (LogFees) لمجموعة المشاهدات الثانية عن متوسط قيمها لمجموعة المشاهدات الأولى، حيث جاءت قيمة P.value لتلك المتغيرات أقل من 0.05. ويتضح من الأرقام الواردة بالجدول أيضاً أن متوسط مستوى التحفظ الطبيعي لمجموعة المشاهدات الأولى (مجموعة المشاهدات الثانية) دائماً يتساوى (غالباً لا يتساوى) مع متوسط مستوى التحفظ غير الطبيعي، لأن الأخير عبارة عن ناتج طرح مستوى التحفظ الطبيعي المحسوب باستخدام نموذج الانحدار رقم (1) من مستوى التحفظ الفعلي الوارد بتقرير المراجعة الذي يأخذ القيمة صفر لمجموعة المشاهدات الأولى (يأخذ القيمة واحد لمجموعة المشاهدات الثانية). وتبين البيانات الواردة بالجدول أيضاً ارتفاع متوسط قيم متغيرات Audit Firm Size, AccReceivables and Inventories, ROA & EndYear Tenure Auditor, Loss, Leverage & LogAge من متوسط قيم متغيرات الثانية معنوياً عن متوسط قيمها لمجموعة المشاهدات الأولى.

حيث أن:

$TAccr_t$: عبارة عن إجمالي المستحقات في نهاية الفترة t ، ويتم حساب إجمالي المستحقات باستخدام مدخل التدفقات النقدية، ويتم حسابه وفقاً لهذا المدخل بطرح الأرباح قبل البنود الاستثنائية والعمليات غير المستمرة من صافي التدفقات النقدية التشغيلية. $\Delta Sales_t$: عبارة عن مقدار التغير في المبيعات بين الفترة t والفترة $t-1$. ΔREC_t : عبارة عن مقدار التغير في حسابات العملاء بين الفترة t والفترة $t-1$. PPE_t : عبارة عن الأصول الثابتة في نهاية الفترة t . $Asset_{t-1}$: عبارة عن إجمالي الأصول في نهاية الفترة $t-1$. E_1 : عبارة عن بواقي نموذج الإنحدار.

ويرى الباحث أنه -في ظل التركيز فقط على المتغيرات محل إهتمام الدراسة الحالية من جهة، وفي ظل افتراض ثبات العوامل الأخرى من جهة أخرى- فإن الفرق المعنوي لمتوسط قيمة متغير LogFees بين مجموعتي المشاهدات يشير إلى اختلاف مقدار أتعاب المراجعة لمجموعة المشاهدات التي حصلت على تقرير مراجعة برأي غير معدل معنوياً عن مقدار الأتعاب لنظيرتها التي حصلت على تقرير مراجعة برأي معدل، وزيادة احتمال إبداء مراجعي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لرأي مراجعة غير معدل كلما ارتفع مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة، حيث جاء متوسط قيمة متغير LogFees أعلى بالنسبة لمجموعة المشاهدات الأولى. وبديل الفرق المعنوي لمتوسط قيم متغير Normal Conservatism بين مجموعتي المشاهدات إلى اختلاف مستوى التحفظ الطبيعي على مستوى مشاهدات العينة التي حصلت على بديل الرأي غير المعدل معنوياً عن نظيرتها التي حصلت على بديل الرأي المعدل. ويعكس الفرق المعنوي لمتوسط قيمة متغير AbNormal Conservatism وجود فرق معنوي بين متوسط احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول ومتوسط احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني.

وتشير النتائج السابقة أيضاً إلى زيادة احتمال إبداء مراجع حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية لبديل رأي المراجعة غير المعدل لعملائه كلما زاد معدل العائد على أصول شركات عملائه، وزاد مستوى تعقيد عملياتها، وزاد انشغاله مع عملائه كنتيجة لانتهاء العام المالي لأغلب شركات عملائه في 31 ديسمبر من كل عام، والانتماء لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة. وتشير النتائج السابقة أيضاً إلى زيادة احتمال إبداء مراجع الحسابات لبديل رأي المراجعة المعدل كلما طالبت فترة استمرار علاقته بعملائه، وزادت خسائر شركات عملائه، وارتفع معدل رفعها المالي، وطالت فترة تواجدها في السوق منذ قيدها بالبورصة.

وامتداداً للتحليل السابق، تبين نتائج الإحصاء الوصفي الواردة بالأعمدة من رقم (5) حتى رقم (8) والواردة بذات الجدول أيضاً ارتفاع متوسط قيم متغيرات Tenure Auditor, Loss, Leverage & LogAge لمجموعة المشاهدات الأولى معنوياً عن متوسط قيمها لمجموعة المشاهدات الثانية، على نحو يشير إلى زيادة احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول كلما طالبت فترة استمرار علاقة مراجع الحسابات بعميله، وزادت خسائر شركة العميل، وارتفع معدل رفعها المالي، وطالت فترة تواجدها بالسوق منذ قيدها في البورصة. وتشير النتائج أيضاً إلى ارتفاع متوسط قيم متغيرات LogFees, Audit Firm Size, AccReceivables and Inventories, ROA, & Busy لمجموعة المشاهدات الثانية معنوياً عن متوسط قيمها لمجموعة المشاهدات الأولى، وبديل ذلك على زيادة احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني كلما زاد مقدار أتعاب المراجعة، وكبر حجم منشأة المحاسبة والمراجعة، وارتفع مستوى تعقيد عمليات شركة العميل، وارتفع معدل العائد على أصولها، وانتهى عامها المالي في 31 ديسمبر من كل عام. وبالتالي، تشير النتائج السابقة إلى زيادة احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني كلما زاد مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة.

وتتشابه نتائج الدراسة الحالية مع Berglund et al. (2018) من حيث التوصل إلى اعتماد احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول على زيادة متوسط معدل الرفع المالي معنوياً على مستوى مجموعة المشاهدات التي يحتمل ارتكاب خطأ المراجعة من النوع الأول بشأن قوائمها المالية مقارنة بتلك التي يحتمل ارتكاب خطأ

المراجعة من النوع الثاني بشأن قوائمها المالية. وتتشابه نتائج الدراسة الحالية مع (Amin et al. (2021); Berglund et al., (2018); Knechel and Vanstraelen (2007) من حيث التوصل إلى اعتماد احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني على زيادة متوسط معدل العائد على الأصول (Berglund, et al., 2018)، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة (Amin et al., 2021; Berglund, et al., 2018; Knechel and Vanstraelen, 2007) ومقدار أتعاب المراجعة (Berglund et al., 2018; Louwers, 1998).

جدول 1: الإحصاء الوصفي لمجموعي المشاهدات مصنفة بحسب بديل الرأي الوارد في تقرير المراجعة

اختبار الفرق بين متوسطي قيم متغيرات الدراسة الحالية استناداً إلى خطأ المراجعة				اختبار الفرق بين متوسطي قيم متغيرات الدراسة الحالية استناداً إلى نوع الرأي				
(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	المتغيرات
Sig	t test	Mean	N	Sig	t test	Mean	N	
				0.000	12-	0.165	⁽¹⁾ 595	Normal Conservatism
					9-	0.325	145	
				0.000	38-	0.165	595	AbNormal
					29-	0.675	145	Conservatism
0.001	3.54-	10.77	⁽²⁾ 145	0.001	3.2	11.1	595	Log_fees
	4.09-	11.116	595		3.7	10.8	145	
0.000	6.98-	0.07	145	0.000	7.01	0.36	595	Audit Firm Size
	9.76-	0.36	595		10	0.07	145	
0.010	3.55	8.05	145	0.006	3.3-	6.4	595	Tenure Auditor
	3.33	6.35	595		3.1-	7.98	145	
0.491	1.7	2.316	145	0.436	1.7-	2.24	595	LogExperiste
	1.82	2.233	595		1.8-	2.32	145	
0.821	0.18-	3.4	145	0.417	0.55	3.9	595	Quick
	0.27-	3.73	595		0.88	2.8	145	
0.001	0.7-	0.37	145	0.000	0.37	0.385	595	AccReceivables and Inventories
	0.64-	0.39	595		0.34	0.376	145	
0.004	6.1-	0.011-	145	0.003	6.36	0.045	595	ROA
	4.24-	0.045	595		4.38	0.01-	145	
0.00	4.17	0.34	145	0.000	4.2-	0.19	595	Loss
	3.7	0.19	595		3.7-	0.34	145	
0.000	4.72	0.519	145	0.000	5.3-	0.39	595	Leverage
	3.2	0.39	595		3.6-	0.53	145	

⁽¹⁾ تخص الأرقام في الصف الأول (الصف الثاني) لكل متغير مجموعة المشاهدات التي حصلت على تقرير مراجعة برأي مراجعة غير معدل (رأي مراجعة معدل).

⁽²⁾ تخص الأرقام في الصف الأول (الصف الثاني) لكل متغير مجموعة المشاهدات التي يحتتمل أن يحدث بشأن قوائمها المالية خطأ المراجعة من النوع الأول (النوع الثاني).

اختبار الفرق بين متوسطي قيم متغيرات الدراسة الحالية استناداً إلى خطأ المراجعة				اختبار الفرق بين متوسطي قيم متغيرات الدراسة الحالية استناداً إلى نوع الرأي				
(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	المتغيرات
Sig	t test	Mean	N	Sig	t test	Mean	N	
0.952	3.02-	19.189	145	0.962	2.92	19.7	595	LogSize
	2.92-	19.7	595		2.82	19.2	145	
0.003	0.3	2.4	145	0.006	0.4-	2.37	595	LogAge
	0.34	2.38	595		0.5-	2.41	145	
0.135	5.7-	0.354	145	0.179	5.62	0.09	595	DiscretionaryAccruals
	5.78-	0.087	595		5.73	0.36-	145	
0.000	9.73-	0.74	145	0.000	9.43	0.96	595	Busy
	6.18-	0.97	595		6.01	0.74	145	
0.317	3.48-	0.0319	145	0.418	3.42	0.115	595	Asset Growth%
	3.7-	0.115	595		3.64	0.032	145	

(2-4) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة وفقاً لطريقة القياس الثانية للمتغير المستقل

يقدم الجدولان رقمي (2) و(3) بيانات الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، وتم عرض البيانات بهذين الجدولين بعد تقسيم مشاهدات عينة الدراسة إلى أربع مجموعات فرعية، وذلك كما سبق توضيحه عند تناول طريقة القياس الثانية لمتغير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة. وبالنسبة لكل مجموعة فرعية من المشاهدات، يتم عرض نتائج اختبار الفرق بين متوسطي قيم متغيرات الدراسة مصنفة بحسب بديل رأي المراجعة الفعلي. ويتبين من الأرقام الواردة بالجدولين السابقين أن عدد المشاهدات التي حصلت على بديل رأي غير معدل (معدل) لمجموعات المشاهدات الأربعة قد بلغ (8)213، و(117)293، و(2)1، و(18)90، على التوالي.

ويتبين من البيانات الواردة أيضاً بالجدولين السابقين وجود فرق معنوي بين مستوى التحفظ الطبيعي لمجموعة المشاهدات الثانية التي حصلت على بديل الرأي المعدل بشأن قوائمها المالية ومن حصل منها على بديل الرأي غير المعدل بشأن تلك القوائم، ووجود فرق معنوي بين متوسط احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول ومتوسط احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني بشأن القوائم المالية لمجموعات المشاهدات الأولى، والثانية، والرابعة. وأخيراً، تشير البيانات الواردة بالجدولين السابقين أيضاً إلى عدم وجود فرق معنوي لمتوسط قيم متغير LogFees بين مجموعات المشاهدات الأربعة ممن حصلت على بديل الرأي غير المعدل بشأن قوائمها المالية وبين من حصلت منها على بديل الرأي المعدل بشأن تلك القوائم إلى عدم تأثر بديل الرأي الصادر عن مراجع حسابات بزيادة مستوى الأهمية الاقتصادية لعملائه.

وتبين البيانات الواردة بالجدول رقم (3) أيضاً ارتفاع متوسط قيم بعض المتغيرات التفسيرية معنوياً بالنسبة لمجموعة أو أكثر من مجموعات مشاهدات العينة. وللتوضيح، تبين البيانات الواردة بالجدولين السابقين زيادة احتمال إبداء رأي مراجع الحسابات المنتمى لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة لبديل الرأي غير المعدل (بديل الرأي المعدل) لشركات عملائه المقيمة بسوق البورصة الرئيسي كلما ارتفع مستوى خبرته، وارتفع معدل العائد على أصول شركات عملائه، وارتفع معدل نمو أصولها (زاد مقدار خسائرها)، والعكس صحيح.

وكذلك زيادة احتمال إبداء مراجع الحسابات المنتهي لمنشآت المحاسبة والمراجعة الأصغر حجمًا لبديل الرأي غير المعدل (بديل الرأي المعدل) بشأن القوائم المالية لشركات عملائه المقيدة بالبورصة المصرية كلما زاد معدل السيولة السريعة لديها، وارتفع معدل العائد على أصولها، وارتفع مستوى تطبيقها لممارسات إدارة المستحقات، وانتهى عامها المالي في 31 ديسمبر من كل عام، وارتفع معدل نمو أصولها (كلما زاد مقدار خسائرها وارتفع معدل رفعها المالي)، والعكس صحيح. وذلك إلى جانب زيادة احتمال إبداء مراجع الحسابات المنتهي لمنشآت المحاسبة والمراجعة الأصغر حجمًا لبديل الرأي غير المعدل لشركات عملائه المقيدة ببورصة النيل كلما كبر حجم شركات عملائه، وارتفع معدل رفعها المالي، وارتفع معدل نمو أصولها (زاد معدل السيولة السريعة لديها)، والعكس صحيح.

جدول 2: الاحصاء الوصفي لمجموعة الشركات المدرجة بالبورصة الرئيسية التي تمت مراجعة قوائمها المالية مصنفة بحسب حجم منشأة المحاسبة والمراجعة

اختبار الفرق بين متوسطي قيم المتغيرات لمجموعة الشركات المدرجة بالبورصة الرئيسية التي تمت مراجعة قوائمها المالية من جانب مراجع حسابات لا ينتهي لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة مصنفة بحسب بديل رأي مراجع الحسابات				اختبار الفرق بين متوسطي قيم المتغيرات لمجموعة الشركات المدرجة بالبورصة الرئيسية التي تمت مراجعة قوائمها المالية من جانب مراجع حسابات ينتهي لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة مصنفة بحسب بديل رأي مراجع الحسابات				المتغيرات
Sig	Wilks' Lambda	Mean	N	Sig	Wilks' Lambda	Mean	N	
0.000	0.84	0.169	293 ⁽²⁾	0.158	0.99	0.13	213 ⁽¹⁾	Normal Conservatism
		0.31	117			0.19	8	
0.000	0.27	0.17	293	0.000	0.43	0.13	213	AbNormal
		0.69	117			0.808	8	Conservatism
0.367	0.998	10.8	293	0.693	1	12	213	Log_fees
		10.89	117			12.2	8	
0.655	0.999	9.18	293	0.99	1	3.8	213	Tenure Auditor
		9.48	117			3.75	8	
0.72	1	2.38	293	0.006	0.96	2.02	213	Log_Experte
		4.2	117			1.14	8	
0.045	0.988	4.07	293	0.94	1	1.43	213	Quick

⁽¹⁾ تخص الأرقام في الصف الأول (الصف الثاني) لكل متغير مجموعة الشركات المدرجة بالبورصة الرئيسية التي حصلت على تقرير مراجعة برأي مراجعة غير معدل (معدل) وتمت مراجعة قوائمها المالية من جانب مراجع الحسابات ينتهي لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة.

⁽²⁾ تخص الأرقام في الصف الأول (الصف الثاني) لكل متغير مجموعة الشركات المدرجة بالبورصة الرئيسية التي حصلت على تقرير مراجعة برأي مراجعة غير معدل (معدل) وتمت مراجعة قوائمها المالية من جانب مراجع الحسابات لا ينتهي لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة.

اختبار الفرق بين متوسطي قيم المتغيرات لمجموعة الشركات المدرجة بالبورصة الرئيسية التي تمت مراجعة قوائمها المالية من جانب مراجع حسابات لا ينتهي لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة مصنفة بحسب بديل رأي مراجع الحسابات

اختبار الفرق بين متوسطي قيم المتغيرات لمجموعة الشركات المدرجة بالبورصة الرئيسية التي تمت مراجعة قوائمها المالية من جانب مراجع حسابات ينتهي لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة مصنفة بحسب بديل رأي مراجع الحسابات

Wilks' Lambda				Wilks' Lambda				المتغيرات
Sig	Test for Equality of Variances	Mean	N	Sig	Test for Equality of Variances	Mean	N	
		1.99	117			1.32	8	
0.129	0.993	0.36	293	0.099	0.984	0.37	213	AccReceivables and Inventories
		0.41	117			0.154	8	
0.00	0.899	0.057	293	0.019	0.967	0.041	213	ROA
		0.004	117			0.05-	8	
0.000	0.953	0.126	293	0.021	0.968	0.24	213	Loss
		0.31	117			0.75	8	
0.000	0.905	0.33	293	0.173	0.989	0.47	213	Leverage
		0.5	117			0.348	8	
0.316	0.997	19.5	293	0.993	1	21	213	LogSize
		19.68	117			21	8	
0.1	0.992	2.78	293	0.067	0.98	2.61	213	LogAge
		2.65	117			3.29	8	
0.00	0.873	0.24	293	0.084	0.98	0.006-	213	DiscretionaryAccruals
		0.4-	117			0.65-	8	
00	0.884	0.96	293	***	a	1	213	Busy
		0.72	117			1	8	
0.031	0.99	0.1	293	0.01	0.96	0.10	213	Asset Growth%
		0.036	117			0.15-	8	

جدول 3: الإحصاء الوصفي لمجموعة الشركات المدرجة ببورصة النيل التي تمت مراجعة قوائمها المالية مصنفة بحسب حجم منشأة المحاسبة والمراجعة

اختبار الفرق بين متوسطي قيم المتغيرات لمجموعة الشركات العائلية التي تمت مراجعة قوائمها المالية من جانب مراجع حسابات لا ينتهي لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة مصنفة بحسب بديل رأي مراجع الحسابات				اختبار الفرق بين متوسطي قيم المتغيرات لمجموعة الشركات العائلية التي تمت مراجعة قوائمها المالية من جانب مراجع حسابات ينتهي لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة مصنفة بحسب بديل رأي مراجع الحسابات				المتغيرات
Sig	Wilks' Lambda Test for Equality of Variances	Mean	N	Sig	Wilks' Lambda Test for Equality of Variances	Mean	N	
0.566	0.996	0.24 0.27	(2)90 18	0.67	0.75	0.25 0.33	(1)1 2	Normal Conservatism
0.000	0.41	0.24 0.73	90 18	0.189	0.085	0.25 0.68	1 2	AbNormal Conservatism
0.2	0.98	9.98 9.79	90 18	1	1	12.5 12.5	1 2	Log_fees
0.149	0.974	5.6 3.79	90 18	0.88	0.96	3 2.5	1 2	Tenure Auditor
0.22	0.98	2.26 2.38	90 18	0.86	0.95	2.48 2.4	1 2	Log_expertiseauditor
0.042	0.95	3.3 11.1	90 18	0.95	0.99	0.82 0.8	1 2	Quick
0.213	0.98	0.45 0.55	90 18	0.3	0.21	0.47 0.45	1 2	AccReceivabls and Inventories
0.33	0.99	0.015 0.034	90 18	0.26	0.16	0.001 0.004	1 2	ROA
0.42	0.99	0.24 0.14	90 18	a	a	0.00 0.00	1 2	Loss
0.023	0.94	0.42 0.26	90 18	0.64	0.71	0.97 0.97	1 2	Leverage
0.008	0.91	17.7 16.6	90 18	0.099	0.024	21.6 21.66	1 2	LogSize
0.318	0.99	1.48 1.69	90 18	0.84	0.94	1.95 1.85	1 2	LogAge

(1) تخص الأرقام في الصف الأول (الصف الثاني) لكل متغير مجموعة الشركات العائلية التي حصلت على تقرير مراجعة برأي مراجعة غير معدل (معدل) وتمت مراجعة قوائمها المالية من جانب مراقب الحسابات ينتهي لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة.

(2) تخص الأرقام في الصف الأول (الصف الثاني) لكل متغير مجموعة الشركات العائلية التي حصلت على تقرير مراجعة برأي مراجعة غير معدل (معدل) وتمت مراجعة قوائمها المالية من جانب مراقب الحسابات لا ينتهي لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة.

اختبار الفرق بين متوسطي قيم المتغيرات لمجموعة الشركات العائلية التي تمت مراجعة قوائمها المالية من جانب مراجع حسابات لا ينتهي لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة مصنفة بحسب بديل رأي مراجع الحسابات

اختبار الفرق بين متوسطي قيم المتغيرات لمجموعة الشركات العائلية التي تمت مراجعة قوائمها المالية من جانب مراجع حسابات ينتهي لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة مصنفة بحسب بديل رأي مراجع الحسابات

Sig	Wilks' Lambda			Sig	Wilks' Lambda			المتغيرات
	Test for Equality of Variances	Mean	N		Test for Equality of Variances	Mean	N	
0.978	1	0.17-	90	0.025	0.002	0.38-	1	DiscretionaryAccruals
		0.179-	18			0.45-	2	
a	a	1	90	a	a	1	1	Busy
		1	18			1	2	
0.023	0.98	0.1	90	0.62	0.68	0.099	1	Asset Growth%
		0.027	18			0.07	2	

(3-4) نتائج تحليل الانحدار المتعدد وفقاً لطريقتي القياس الأولى والثانية للمتغير المستقل

يعرض الجدول رقم (4) نتائج تقدير نماذج الانحدار اللوجستي ونماذج الانحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى. وبين العمود رقم (1) نتائج انحدار مستوى تحفظ مراجع الحسابات على مجموعة المتغيرات التفسيرية المقترح استخدامها بدراسة (Gul et al., 2013) لفصل مستوى تحفظ مراجع الحسابات إلى مكونيه المفسر وغير المفسر. ويحتوي العمود رقم (2) على نتائج انحدار مستوى تحفظ مراجع الحسابات على مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة ومجموعة المتغيرات الرقابية المستخدمة في الدراسة الحالية. وتشتمل الأعمدة من رقم (3) حتى (8) على نتائج انحدار جميع مشتقات مستوى تحفظ مراجع الحسابات التالية: مستوى التحفظ الطبيعي، ومستوى التحفظ غير الطبيعي، واحتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول، واحتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني، على التوالي. وقد احتوى العمود رقم (5) (العمود رقم [7]) على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول وفقاً لطريقة القياس الأولى (طريقة القياس الثانية) لمتغير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة، وقد احتوى العمود رقم (6) (العمود رقم [8]) على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني وفقاً لطريقة القياس الأولى (طريقة القياس الثانية) لذات المتغير. ويلاحظ أنه تم استبعاد مجموعة المشاهدات الثالثة من نموذج تقدير انحدار نوعي خطأ المراجعة على مجموعة المتغيرات التفسيرية المقترح استخدامها بدراسة (Gul et al., 2013) عند استخدام طريقة القياس الثانية لمتغير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة نظراً لصغر عدد مشاهدات تلك المجموعة.

وتشير النتائج الواردة بالجدول إلى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة طردياً ولكنه غير معنوي على مستوى تحفظ مراجع الحسابات ومستوى تحفظه غير الطبيعي، وتأثيره طردياً وغير معنوي (عكسياً وغير معنوي) على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني (احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول)، وذلك عند قياس متغير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة باستخدام طريقة القياس الأولى. وتبين النتائج الواردة في ذات الجدول أيضاً تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة طردياً وغير معنوي على

احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة بالنسبة لمجموعتي المشاهدات الثانية والرابعة، وتأثيره طرديًا وغير معنوي (عكسيًا وغير معنوي) على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول (النوع الثاني) بالنسبة لمجموعة المشاهدات الأولى، وذلك عند قياس متغير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة باستخدام طريقة القياس الثانية.

وتدل تلك النتائج على عدم معنوية تأثير مقدار أتعاب المراجعة المستخدم في الدراسة الحالية لقياس مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة على المتغيرات الواردة أعلاه، حيث تجاوزت قيمة P.value لهذا المتغير 5%. وتحديداً، تعكس النتائج الواردة أعلاه ارتفاع مستوى تحفظ مراجع حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ارتفاعاً ولكنه غير معنوي كلما ارتفع مستوى الأهمية الاقتصادية لعملائه. وإضافة لما سبق، وبدلالة العلاقة الطردية والمعنوية لمستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة بمستوى التحفظ الطبيعي، فإن الظروف المحيطة تؤيد ارتفاع مستوى تحفظ مراجع الحسابات كلما ارتفع مستوى الأهمية الاقتصادية لعملائه. ويقصد بالظروف المحيطة هنا المتغيرات التفسيرية الواردة بدراسة (Gul et al. (2013) والمستخدم في الدراسة الحالية لقياس مستوى التحفظ الطبيعي لمراجع الحسابات.

وتشير النتائج أيضًا إلى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة مقاسًا باللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة تأثيرًا عكسيًا ولكنه غير معنوي على احتمال إبداء مراجع الحسابات لرأي معدل بشأن القوائم المالية التي لا تحتوي على تحريفات جوهرية. وقد اتضح ذلك من العلاقة العكسية وغير المعنوية بين اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة واحتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول. وبالتالي، يتم عدم قبول فرض البحث الأول البديل والذي ينص على وجود تأثير معنوي لمستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول. كما تظهر النتائج أيضًا تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة مقاسًا باللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة تأثيرًا طرديًا ولكنه غير معنوي على احتمال إبداء مراجع الحسابات لرأي غير معدل بشأن القوائم المالية التي تحتوي على تحريفات جوهرية. وقد اتضح ذلك من العلاقة الطردية وغير المعنوية بين اللوغاريتم الطبيعي لأتعاب المراجعة واحتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني. وبالتالي، يتم عدم قبول فرض البحث الثاني البديل والذي ينص على وجود تأثير معنوي لمستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني.

وتشير النتائج أيضًا إلى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة- مقاسًا بحجم منشأة المحاسبة والمراجعة وما إذا كانت مشاهدات العينة يتم تداول أسهمها في البورصة الرئيسية أم في بورصة النيل- تأثيرًا طرديًا وغير معنوي على احتمال إبداء مراجع الحسابات المنتمى لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة (مراجع الحسابات غير المنتمى لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة) لرأي معدل بشأن القوائم المالية التي لا تحتوي على تحريفات جوهرية للشركات المقيدة بسوق البورصة الرئيسي (لكل من الشركات المقيدة بسوق البورصة الرئيسي وبورصة النيل). واتضح ذلك من العلاقة الطردية وغير المعنوية بين مجموعات المشاهدات الأولى، والثانية، والرابعة، واحتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول. وعليه، يتم

عدم قبول فرض البحث الأول البديل الذي ينص على وجود تأثير معنوي لمستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول.

وتبين النتائج أيضًا تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة- مقياسًا بحسب حجم منشأة المحاسبة والمراجعة وما إذا كانت مشاهدات العينة يتم تداول أسهمها في البورصة الرئيسية أم في بورصة النيل- تأثيرًا عكسيًا (طرديًا) وغير معنوي على احتمال إبداء مراجع الحسابات المنتمي (غير المنتمي) لإحدى كبار منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة لرأي غير معدل بشأن القوائم المالية التي تحتوي على تحريفات جوهرية للشركات المقيدة بسوق البورصة الرئيسي (لكل من الشركات المقيدة بسوق البورصة الرئيسي وبورصة النيل). واتضح ذلك من العلاقة الطردية (العكسية) وغير المعنوية بين مجموعتي المشاهدات الثانية والرابعة (مجموعة المشاهدات الأولى) واحتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني. وبالتالي، يتم عدم قبول فرض البحث الثاني البديل والذي ينص على وجود تأثير معنوي لمستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني.

وتبين النتائج المعروضة أعلاه بشأن اختبار فرضي البحث في صورتها البديلة غير الاتجاهية أن التوقعات المسبقة بشأن مستوى معنوية علاقة مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة باحتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة لم يتم تأييدها بالنتائج التجريبية عند استخدام طريقتي القياس الأولى والثانية لقياس مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة. وتتشابه تلك النتائج مع ما خلص إليه البعض; (Ocak et al. (2021) من حيث تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة تأثيرًا طرديًا وغير معنوي على مستوى تحفظ مراجع الحسابات. وتأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة تأثيرًا طرديًا وغير معنوي على مستوى تحفظه غير الطبيعي (Ocak et al., 2021). وتأثير مقدار أتعاب المراجعة تأثيرًا طرديًا وغير معنوي على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني (Schmidt, 2012). وتتشابه تلك النتائج أيضًا مع ما توصل إليه; Zhang (2018) Carey et al. (2008); Barnes and Renart (2013); Schmidt (2012); Zhang (2018) من حيث عدم وجود علاقة معنوية بين مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة واحتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني، وما خلص إليه; Carcello et al. (2009); Zhang (2018) من حيث عدم معنوية تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول.

وتبين النتائج الواردة بالجدول أدناه أيضًا تأثير متغيرات *LogSize, DiscretionaryAccruals & Busy* طرديًا ومعنويًا على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول، وتأثير متغيري *Loss & Leverage* عكسيًا ومعنويًا على احتمال حدوثه. وتأثير *AuditFirmSize, Tenure Auditor, AccReceivables and Inventories, ROA*، وتأثير *LogSize, DiscretionaryAccruals & Busy* عكسيًا ومعنويًا على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني، وتأثير متغيرات *Leverage, LogAge & Asset Growth%* طرديًا ومعنويًا على احتمال حدوثه. وتتسق تلك النتائج مع ما توصل إليه (Berglund (2020); Geiger and Rama (2006) من حيث تأثير متغيري حجم شركة العميل (e.g. & Berglund, 2020; Kitiwong & Sarapaivanich, 2020; Berglund, et al., 2018; Rezaei et al.,

(2018)، وحجم منشأة المحاسبة والمراجعة (Wang et al., 2018; Defond et al., 2018; Tagesson & Öhman, 2020; Carey et al., 2012; al., 2015)، وطول فترة استمرار علاقة مراجع الحسابات بعميله (Knechel and Vanstraelen, 2007) عكسيًا ومعنويًا على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني. وتتشابه نتائج الدراسة الحالية مع نتائج دراسة (Wang et al. (2015) من حيث تأثير مدى تطبيق ممارسات إدارة المستحقات تأثيرًا عكسيًا ولكنه غير معنوي على احتمال حدوث ذات الخطأ.

جدول 4: نتائج انحدار بديل الرأي الوارد في تقرير المراجعة بمكونيه الطبيعي وغير الطبيعي على مستوى الأهمية الاقتصادية لشركة العميل

(8) Type II Error	(7) Type I Error	(6) Type II Error	(5) Type I Error	(4) AbNormal Conservatism	(3) Normal Conservatism	(2) Actual Conservatism	(1) Actual Conservatism	المتغيرات
0.526	0.11	0.61	0.54	0.575	0.538	17-	0.99-	Constant
		0.01	0.03-	0.01	*0.02	*0.49-		Log_fees
		1.2	1.19-	0.53	2.38	5.01		
0.02-	0.17							Group1
0.23-	1.55							
0.038	0.11							Group2
0.4	1.13							
0.028	0.1							Group4
0.3	0.93							
		*0.06-	0.035	*0.16-	*0.074-			AuditFirmSize
		5.06-	0.5	5.55-	5.59-			
-	*0.002	*0.002-	0.004-	0.003-	0.001-			Tenure Auditor
2.75-	2.2-	2.54-	1.48-	1.51-	0.85-			
0.009	0.03-	0.01	0.03-	0.007	0.012			LogExperiste
1.22	0.89-	1.085	0.91-	0.38	1.44			
0.00	0.001	0.001-	0.001	0.002-	0.001-	0.016	⁰ 0.003-	Quick
1.27-	0.48	1.683-	0.53	1.52-	1.63-	1.02	⁰ 0.21	
*0.06-	*0.09	*0.07-	0.04	0.006	*0.051-	0.62	0.002-	AccReceivables and
3.77-	2.02	3.73-	0.83	0.17	2.95-	1.36	0.000	Inventories
*0.41-	0.2	*0.32-	0.073	0.22	*0.192-	*7.95-	*5.4-	ROA
4.57-	1.56	2.89-	0.46	1.21	2.31-	11.3	8.86	
0.017	*0.08-	0.019	*0.1-	0.004	*0.041	0.31-	0.15-	Loss
1.4	2.67-	1.477	2.6-	0.144	3.33	0.79	0.23	
*0.21	*0.11-	*0.208	*0.1-	0.033	*0.184	*1.64	*1.66	Leverage

⁰ يشير الصف الأول لأي خلية لقيمة معاملات بيتا.

⁰ يشير الصف الثاني لأي خلية لقيمة اختبار χ^2 (قيمة Wald) أو اختبار t بحسب ما إذا كان نموذج الانحدار المستخدم نموذج انحدار لوجستي أم نموذج انحدار خطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

(8) Type II Error	(7) Type I Error	(6) Type II Error	(5) Type I Error	(4) AbNormal Conservatism	(3) Normal Conservatism	(2) Actual Conservatism	(1) Actual Conservatism	المتغيرات
10.13	3.35-	9.145	2.8-	0.81	10.021	9.4	13.3	
*0.02-	*0.03	*0.03-	*0.3	0.011-	*0.028-	0.004	*0.23-	LogSize
7.41-	2.92	1.129-	2.8	1.2-	6.69-	0.001	10.2	
*0.011	0.01-	*0.013	0.01-	0.006	*0.014	0.21	0.12	LogAge
2.2	0.44-	2.46	0.6-	0.5	2.39	1.6	1.01	
0.014-	*0.06	*0.02-	*0.09	*0.09-	*0.041-			DiscretionaryAccruals
1.88-	2.8	2.39-	3	4.51-	4.64-			
0.002-	*0.11	*0.08-	*0.09	*0.19-	*0.114-			Busy
0.11-	4.14	2.694-	2.8	4.8-	6.35-			
0.016	0.06-	*0.043	0.11-	0.039-	*0.053			Asset Growth%
1.05	1.3-	2.101	1.9-	0.9-	2.65			
لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	Year Fixed
لا	لا	لا	لا	لا	لا	نعم	نعم	Sector Fixed
0.433	0.598	0.42	0.588	0.178	0.54	0.271	0.217	R ² & Nagelkerke R ²
31.1	15.11	26.22	12.81	10.35	51.56	112.9	108.5	F Value & Wald Chi ²
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig

تستخدم علامة* للدلالة على عدم تجاوز قيمة P.value نسبة مستوى المعنوية المقبول بالنسبة للمتغير المعنى، ويحدث هذا إذا كانت قيمة P.Value لهذا المتغير 5% أو أقل، على نحو يشير إلى ارتفاع مستوى معنوية هذا المتغير.

(5) الخلاصة والتوصيات

قد يتأثر مستوى استقلال مراجع الحسابات عكسيًا حال اعتماده اقتصاديًا على الأتعاب التي يحصل عليها من بعض عملائه، كنتيجة لحصوله على نسبة كبيرة من إجمالي أتعابه المهنية من هؤلاء العملاء، ولتدنية الآثار المترتبة لتهديدات الاستقلال على قدرة مراجع الحسابات على إبداء رأيه الفني المحايد بشأن مدى صدق وعدالة القوائم المالية لشركات عملائه، وللوقوف على مدى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على مستوى التحفظ الفعلي لمراجع الحسابات كأحد مصادر تلك التهديدات فقد تم بذل العديد من الجهود التشريعية، والتنظيمية، والمهنية، والأكاديمية في هذا الصدد. وقد استهدف بعضها تنظيم العلاقة ما بين مراجع الحسابات وعميله، وقدم بعضها الإجراءات التي يتعين على مراجع الحسابات الالتزام بها للحد من التأثير العكسي لمستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على مستوى تحفظ مراجع الحسابات بمكونيه الطبيعي وغير الطبيعي، حال وجود مثل هذا التأثير. واستهدف بعضها الآخر بحث مدى تحقق هذا التأثير في بيئات تطبيقية مختلفة.

وإسهامًا في تلك الجهود، فقد استهدف البحث الحالي استخدام طرق القياس المقترحة ببعض الدراسات السابقة لقياس مستوى التحفظ غير الطبيعي بمصدره، كما استهدف التناول التحليلي النظري والاختبار

التجريبي لمدى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على نوعي خطأ المراجعة، باعتبارهما مصدرين لمستوى التحفظ غير الطبيعي لمراجع الحسابات.

ولتحقيق هدف البحث الحالي، فقد اعتمد الباحث على عينة مكونة من 246 شركة من الشركات التي يتم تداول أسهمها بالسوق الرئيسي للبورصة المصرية وبورصة النيل بإجمالي عدد مشاهدات (744) خلال الفترة محل إهتمام الدراسة الحالية. وقد أشارت نتائج البحث الحالي إلى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة طرديًا ومعنويًا على مستوى التحفظ الطبيعي، وتأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة طرديًا ولكن غير معنوي (عكسيًا وغير معنوي) على مستوى التحفظ الفعلي واحتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني (احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الأول). وتعكس تلك النتائج ارتفاع مستوى التحفظ الفعلي لمراجعي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ارتفاعًا غير معنوي كلما ارتفع مستوى الأهمية الاقتصادية لعملاء المراجعة، وذلك إلى جانب زيادة احتمال إبدائهم لرأي غير معدل بشأن القوائم المالية لعملائهم زيادة غير معنوية رغم إحتوائها على تحريفات جوهرية (انخفاض احتمال إبدائهم لرأي معدل على القوائم المالية لعملائهم على الرغم من عدم إحتوائها على تحريفات جوهرية انخفاضًا غير معنوي) كلما ارتفع مستوى الأهمية الاقتصادية لعملائهم.

وقد توسع البحث الحالي مقارنة بالدراسات الأجنبية والمحلية السابقة ذات الصلة، من حيث اقتراحه عند تناوله العلاقة محل الإهتمام إمكانية الاعتماد على نماذج التنبؤ بالرأي لفصل مستوى التحفظ غير الطبيعي إلى مصدرين تمهيدًا لقياس احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة عند إبداء مراجع الحسابات لمختلف بدائل رأيه، وذلك على نحو مشابه لما يحدث عند استخدام نماذج التنبؤ بالإفلاس لقياس احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة عند إبداء مراجع الحسابات لرأيه بشأن مدى استمرارية شركة عميله مستقبلاً. وقد لوحظ اقتصار تركيز بعض الدراسات السابقة (Wright & Wright (1997); Braun (2001); e.g. & Slapničar et al. (2015) على تطبيق مدخل الدراسة التجريبية لاختبار مدى تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على مستوى التحيز في أحكام وقرارات مراجع الحسابات الناتج عن احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني تحديداً، وتركيز بعضها الآخر (Barkess et al. (2002); Can (2020); e.g. & Ocak et al. (2021) على استخدام نماذج التنبؤ بمستوى تحفظ مراجع الحسابات لفصله إلى مكونيه، وهما مستوى التحفظ الطبيعي ومستوى التحفظ غير الطبيعي، دون استهداف هؤلاء فصل الأخير إلى مصدرين.

كما استهدف بعض الدراسات (Chen et al. (2020); Kitiwong & Sarapaivanich (2020); e.g. & Chakrabarty et al. (2020)؛ al. (2018) تناول تأثير مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة، أو متغيرات مستقلة أخرى، على احتمال حدوث خطأ المراجعة من النوع الثاني، أو تأثيره على مستوى جوهرية التحريفات الواردة بالقوائم المالية، رغم عرض تلك الدراسات لكيفية قياس مستوى جوهرية تلك التحريفات كإجراء يمكن من خلاله قياس احتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة. وتناول بعضها (Tagesson & Hossain et al. (2020); e.g. & Berglund (2020)؛ Öhman (2015) العلاقة محل إهتمام البحث الحالي، فضلاً عن توضيحها الكيفية التي يمكن بها قياس احتمال

حدوث نوعي خطأ المراجعة، ولكن في ظل تركيز إهتمامها على بديل رأي مراجع الحسابات بشأن مدى قدرة شركة العميل على الاستمرارية في المستقبل تحديداً.

وبناءً على ما توصل إليه البحث الحالي بشقيه النظري والعملي، وفي ضوء مشكلته وحدوده يقترح الباحث إجراء بحوث مستقبلية في الموضوعات التالية: (1) تحليل العلاقة بين خصائص منشأة المحاسبة والمراجعة ومستوى التحفظ غير الطبيعي بمصدره. (2) تحليل العلاقة بين خصائص شركة العميل واحتمال حدوث نوعي خطأ المراجعة الأول والثاني. (3) محددات احتواء تقرير المراجعة على خطأ المراجعة من النوع الثاني، مع التطبيق على عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. (4) دراسة تحليلية تطبيقية للمتغيرات التنبؤية بمستوى تحفظ مراجع الحسابات، مع التطبيق على عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. (5) مدى تأثير تطبيق ممارسات إدارة الأرباح على مستوى التحفظ غير الطبيعي بمصدره. (6) مدى تأثير مقدار الأتعاب غير العادية على مستوى جودة عملية المراجعة، مع التطبيق على عينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. (7) تحليل العلاقة بين فشل عملية المراجعة وتغيير عميل المراجعة لمراجع الحسابات الحالي.

وفي ضوء أهداف البحث ومشكلته وحدوده، وما انتهى إليه من نتائج في شقيه النظري والتجريبي، يوصى الباحث بما يلي:

– ضرورة بذل الجهات المعنية بوضع المعايير المحاسبية ومعايير الأداء المهني مزيداً من الجهود لمعالجة ما تعاني منه بعض هذه المعايير من أوجه قصور، كنتيجة لاتصافها بقدر من الغموض، أو المرونة، أو ارتفاع مستوى التعقيد في تطبيقها ذلك، لأن العمل على معالجة أوجه القصور هذه قد يحد من قدرة مراجعي الحسابات على محاولة استغلالها للوصول إلى استنتاجات مبررة مهنيًا ومتوافقة مع تفضيلات عملائهم، حيث يميل الأفراد بطبيعتهم إلى البحث عن المعلومات، وتفسيرها، ومعالجتها بطريقة تناسب مع النتائج المرجوة لهم وللأطراف ذات العلاقة طالما أمكنهم تبرير ذلك منطقيًا.

– ضرورة بذل مزيد من الجهود الأكاديمية لتحليل واختبار المزيد من المتغيرات التنبؤية والتفسيرية لمستوى تحفظ مراجعي حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، لتحديد أكثر المتغيرات تناسبًا مع بيئة التطبيق المصرية في ظل المتغيرات التشريعية والمهنية الحديثة، وذلك إلى جانب استكشاف استراتيجيات إدارة مستوى التحفظ غير الطبيعي بمصدره، للوصول به إلى أدنى مستوى مقبول على مستوى بيئة التطبيق المصرية.

– ضرورة قيام أقسام المحاسبة والمراجعة بالجامعات المصرية بتطوير البرامج الدراسية لمادة المراجعة الخارجية في مرحلتي البكالوريوس والماجستير، بحيث تحتوي على عدد أكبر من الحالات التطبيقية التي يتم بموجها تدريب الطلبة عمليًا على كيفية استخدام التطبيقات الإحصائية لتشغيل نماذج التنبؤ بمستوى تحفظ مراجع الحسابات المتعارف عليها في أدبيات المحاسبة والمراجعة، وتحديد أكثرها تناسبًا مع بيئة التطبيق المصرية، من حيث مستوى دقتها التنبؤية وقدرتها على تدنية أخطاء التصنيف، وذلك في ظل الاعتماد على المعلومات الواردة بالقوائم المالية وتقارير المراجعة المرفقة بها لعينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

– ضرورة تشجيع منشآت المحاسبة والمراجعة المصرية مراجعي الحسابات المنتمين لهذه المنشآت على اجتياز متطلبات برامج التنمية المهنية التخصصية التي تستهدف مواكبتهم للمستجدات الدولية والمحلية فيما يتعلق بتقييم مستوى جودة أحكام المراجعة، والتعرف على أكثر المتغيرات قدرة على التنبؤ بمستوى تحفظ مراجعي الحسابات، وتدريبهم على كيفية الاستفادة من إمكانيات التطبيقات الإحصائية لتشغيل نماذج التنبؤ بمستوى تحفظ مراجعي الحسابات، وذلك بهدف الارتقاء بقدراتهم على التقييم الذاتي لمستوى جودة أحكامهم المهنية في ضوء الظروف المحيطة بكل تكليف، وتدنية احتمالات فشلهم في إصدار رأي ملائم بشأن القوائم المالية لعملائهم.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الديسبي، محمد محمد عبد القادر (2013). إطار مقترح للتفاعل بين أخطار العمل وعناصر الحوكمة وأتعايب المراجع ومحتوى تقريره: بالتطبيق على البيئة المصرية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة-جامعة المنصورة، 37 (1)، 151-190.
- الهيئة العامة لسوق المال (2007). قرار رقم (79) لسنة 2007 بشأن قواعد آداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة المقيدين بسجل الهيئة. متاح على موقع www.efsa.gov.eg.
- الهيئة العامة لسوق المال (2008). تعديلات على تقرير مراقب الحسابات: معيار المراجعة المصري رقم 701. متاح على موقع www.efsa.gov.eg.
- الهيئة العامة للرقابة المالية (2016). الدليل المصري لحوكمة الشركات، متاح على موقع www.efsa.gov.eg.
- رئيس الجمهورية (1981). قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981. الجريدة الرسمية، (40)، 2627-2704.
- شلتوت، محمد قاسم (1994). أتعايب مراقب الحسابات في ضوء الحجم والجودة والعوامل المثرة: دراسة اقتصادية محاسبية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة-جامعة عين شمس، (1)، 1471-1507.
- طلبة، علي إبراهيم (2000). نموذج مقترح لقياس العلاقة بين فشل/نجاح المراجعة والاحلال (التدوير) الإيجباري للمراجع: دراسة تجريبية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة-جامعة عين شمس، (3)، 159-233.
- عبية، أحمد حسين؛ عباس أحمد رضوان، وسماح طارق حافظ (2014). أثر الاتعايب غير العادية على جودة عملية المراجعة: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة-جامعة المنصورة، 3 (38)، 261-301.

غالي، جورج دنيال (1996). العوامل المؤثرة على ممارسة المراجع للتقدير المهني: دراسة تحليلية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، (2)، 157-255.*

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Abernathy, J.; Brooke, B., & Eric R. (2014). Earnings Management Constraints and Classification Shifting. *Journal of Business Finance & Accounting*, (41) 5 & 6, 600–626.
- Amin, K.; John, E. & Peng, G. (2021). Investor Sentiment, Misstatements, and Auditor Behavior. *Contemporary Accounting Research*, (38)1, 483–517.
- Asare, K.; Joost, B., & Barbara M. (2019). The Joint Role of Auditors' and Auditees' Incentives and Disincentives in the Resolution of Detected Misstatements. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, (38) 1, 29–50.
- Barkess, L.; Roger, S., & Paul, U. (2002). Forum: A Auditor Dependence: The Effect of Client Fee Dependence Audit Independence, *Australian Accounting Review*, (12) 3, 14-22.
- Barnes, P., & Marcos, R. (2013). Auditor Independence and Auditor Bargaining Power: Some Spanish Evidence Concerning Audit Error in the Going Concern Decision. *International Journal of Auditing*, (17)3, 265–287.
- Basioudis, I.; Evangelos, P., & Marshall, G. (2008). Audit Fees, Non-Audit Fees and Auditor Going-Concern Reporting Decisions in the United Kingdom. *A Journal of Accounting, Finance and Business Studies*, (44) 3, 284-309.
- Berglund, Nathan., (2020). Do Client Bankruptcies Preceded by Clean Audit Opinions Damage Auditor Reputation? *Contemporary Accounting Research*, (37) 3, 1914–1951.
- Berglund, N.; Donald, H., & Bradley, L. (2018) Managerial Ability and the Accuracy of the Going Concern Opinion. *Accounting and the Public Interest*, (18)1, 29–52.
- Blay, A., & Marshall, G. (2013). Auditor Fees and Auditor Independence: Evidence from Going Concern Reporting Decisions. *Contemporary Accounting Research*, (30) 2, 579–606.
- Braun, K. (2001). The Disposition of Audit-Detected Misstatements: An Examination of Risk and Reward Factors and Aggregation Effects. *Contemporary Accounting Research*, (18)1, 71–99.

- Cahan, S., & Jerry, S. (2015). The Effect of Audit Experience on Audit Fees and Audit Quality. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, (30)1, 78-100.
- Callaghan, J.; Mohinder, P., & Rajeev, S. (2009). Going-Concern Audit Opinions and the Provision of Nonaudit Services: Implications for Auditor Independence of Bankrupt Firms. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, (28)1, 153–169.
- Can, G. (2020). Do Life-Cycles Affect Financial Reporting Quality? Evidence from Emerging Market. *Cogent Business & Management*, (7)1, 1-24.
- Carcello, J.; Ann, V., & Michael, W. (2009). Rules Rather than Discretion in Audit Standards: Going-Concern Opinions in Belgium, *The Accounting Review*, (84) 5, 1395–1428.
- Carey, P.; Marshall, G., & Brendan, O. (2008). Costs Associated with Going-Concern-Modified Audit Opinions: An Analysis of the Australian Audit Market. *ABACUS*, (44)1, 61-81.
- Carey, P.; Stuart, K., & Robyn, M. (2012) Auditors' Going-Concern Modified Opinions after 2001: Measuring Reporting Accuracy. *Accounting and Finance*, (52) 4, 1041–1059.
- Chakrabarty, B.; Scott, D., & Michael, H. (2020). A New Approach to Estimating the Relation between Audit Fees and Financial Misconduct. *Accounting Horizons*, (34) 2, 41–61.
- Chen, L.; Gopal K., & Wei, Yu. (2018). The Relation between Audit Fee Cuts During the Global Financial Crisis and Earnings Quality and Audit Quality. *Advances in Accounting*, (43), 14–31.
- Chi, W.; Edward, D., & Ling, L. (2012). Client Importance and Audit Partner Independence. *Journal of Accounting and Public Policy*, (31) 3, 320–336.
- Chung, H.; Catherine, S.; Yoonseok Z., & Jong-Hag, C. (2019). Opinion Shopping to Avoid a Going Concern Audit Opinion and Subsequent Audit Quality, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, (38) 2, 101–123.
- Cianci, A., & James, B. (2009). The Effect of Performance Feedback and Client Importance on Auditors' Self- and Public-Focused Ethical Judgments. *Managerial Auditing Journal*, (24) 5, 455-474.
- Dechow, P.; Weili, G.; Chad, L., & Richard, S. (2011). Predicting Material Accounting Misstatements. *Contemporary Accounting Research*, (28) 1, 17–82.

- Defond, M.; Jere, F., & Nicholas, H. (2018). Awareness of SEC Enforcement and Auditor Reporting Decisions. *Contemporary Accounting Research*, (35) 1, 277–313.
- Dunn, K.; Christine, T., & Elizabeth, V. (2002). Audit Firm Characteristics and Type II Errors in the Going Concern Opinion. *Asia-Pacific Journal of Accounting & Economics*, (9), 39-69.
- Ettredge, M.; Elizabeth, F.; Feng, G., & Chan L. (2017). Client Pressure and Auditor Independence: Evidence from the Great Recession of 2007–2009. *Journal of Accounting and Public Policy*, (34) 4, 262-283.
- Ettredge, M.; Elizabeth, F., & Chan, L. (2014). Fee Pressure and Audit Quality. *Accounting, Organizations and Society*, (39) 4, 247–263.
- Farhana, I.; Rahmawaty & Hasan, B. (2017). The Determinants of Going Concern Audit Opinion: An Empirical Study on Non-Bank Financial Institutions Listed in Indonesian Stock Exchange 2008-2014. *Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies*, (3) 4, 32-51.
- Geiger, M., & Dasaratha, R. (2006). Audit Firm Size and Going-Concern Reporting Accuracy. *Accounting Horizons*, (20)1, 1–17.
- Geiger, M., & Raghunandan, K. (2002). Auditor Tenure and Audit Reporting Failures, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, (21)1, 67-78
- Guiral, A.; Waymond, R.; Emiliano, R., & Jose, G. (2010) Ethical Dilemmas in Auditing: Dishonesty or Unintentional Bias? *Journal of Business Ethics*, (91), 151–166.
- Gul, F.; Donghui, Wu, & Zhifeng, Y. (2013). Do Individual Auditors Affect Audit Quality? Evidence from Archival Data, *The Accounting Review*, (88) 6, 1993–2023.
- Gutierrez, E.; Jake, K.; Miguel, M., & Maria, V. (2018). Are Going Concern Opinions Incrementally Informative over Default Models? *Working Paper, Available at. www.ssrn.com*
- Hatfield, R.; Scott, J., & Scott, V. (2011). The Effects of Prior Auditor Involvement and Client Pressure on Proposed Audit Adjustments. *Behavioral Research in Accounting*, (23) 2, 117–130.
- Hossain, S.; Larelle, C., & Gary, M. (2018) Does Auditor Gender Affect Issuing Going-Concern Decisions for Financially Distressed Clients? *Accounting and Finance*, (58) 4, 1027–1061.

- Hunt, A., & Ayalew, L. (2007). Client Importance and non-Big 5 Auditors' Reporting Decisions. *Journal of Accounting and Public Policy*, (26), 212–248.
- International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB)., (2020). Modifications to the Opinion in the Independent Auditor's Report: International Standard on Auditing (Revised) (705). *Available at www.web.ifac.org*
- Kerler III, W., & Duane, B. (2010). The Effects of Trust, Client Importance, and Goal Commitment on Auditors' Acceptance of Client-Preferred Methods. *Advances in Accounting, Incorporating Advances in International Accounting*, (26) 2, 246–258.
- Kitiwong, W., & Naruanard, S. (2020) Consequences of the Implementation of Expanded Audit Reports with Key Audit Matters (KAMs) on Audit Quality. *Managerial Auditing Journal*, (35) 8, 1095-1119.
- Knechel, R., & Ann, V. (2007). The Relationship between Auditor Tenure and Audit Quality Implied by Going Concern Opinions. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, (26) 1, 113–131.
- Krishnan, J. (1994). Auditor Switching and Conservatism, *The Accounting Review*, (69)1, 200-215.
- Lennox, C. (1999). The Accuracy and Incremental Information Content of Audit Reports in Predicting Bankruptcy. *Journal of Business Finance & Accounting*, (26) 5 & 6, 757-778.
- Lim, L. (2016). Reexamining the Influence of Large Clients on Office-Level Auditor Reporting Decisions: A Replication Study. *American Journal of Business*, (31)1, 4-16.
- Liu, M. (2019). Accruals, Managerial Operating Decisions, and Firm Growth: Implications for Tests of Earnings Management. *Journal of Management Accounting Research*, (31)1, 153–193.
- Lobo, G., & Yiping, Z. (2013) Relation between Audit Effort and Financial Report Misstatements: Evidence from Quarterly and Annual Restatements. *The Accounting Review*, (88) 4, 1385–1412.
- Louwers, T. (1998). The Relation between Going-Concern Opinions and the Auditor's Loss Function. *Journal of Accounting Research*, (36)1, 143-156.

- Lu, T., & Haresh, S. (2009). Auditor Conservatism and Investment Efficiency. *The Accounting Review*, (84) 6, 1933-1958.
- Moore, D.; Lloyd, T., & Max, B. (2010). Conflict of Interest and the Intrusion of Bias. *Judgment and Decision Making*, (5)1, 37-53.
- Nelson, M.; John, E., & Robin, T. (2002). Evidence from Auditors about Managers' and Auditors' Earnings Management Decisions. *The Accounting Review*, (77), 175-202.
- Ocak, M., & Gökberk, C. (2019). Do Government-Experienced Auditors Reduce Audit Quality? *Managerial Auditing Journal*, (34) 6, 722-748.
- Ocak, M. (2018). The Impact of Auditor Education Level on the Relationship Between Auditor Busyness and Audit Quality in Turkey. *Cogent Business & Management*, (5)1, 1-20.
- Ocak, M.; Ali, K., & Gu'nay, D. (2021). Does Auditing Multiple Clients Affiliated with the Same Business Group Reduce Audit Quality? Evidence from an Emerging Market. *Borsa Istanbul Review*, (21)1, 1-22.
- Omidfar, M.; Hojatollah, G.; Hamed, E., & Mahbobe, T. (2013). Investigating the Relationship between Client Importance and Audit Quality: Evidence from TSE, *European Online Journal of Natural and Social Sciences*, (2) 3, 2177-2183.
- Papík, M., & Lenka, P. (2020). Detection Models for Unintentional Financial Restatements. *Journal of Business Economics and Management*, (21) 1, 64-86.
- Read, W. (2015). Auditor Fees and Going-Concern Reporting Decisions on Bankrupt Companies: Additional Evidence. *Current Issues in Auditing*, (9)1, A13-A27.
- Reynolds, J., & Jere, F. (2001). Does Size Matter? The Influence of Large Clients on Office-Level Auditor Reporting Decisions, *Journal of Accounting and Economics*, (30) 3, 75-400.
- Rezaei, F.; Norman, M., & Kamran, A. (2018). Audit Firm Ranking, Audit Quality and Audit Fees: Examining Conflicting Price Discrimination Views. *The International Journal of Accounting*, (53) 4, 295-313.
- Ryu, T., & Chul-Young, R. (2007). the Auditor's Going-Concern Opinion Decision. *International Journal of Business and Economics*, (6) 2, 89-101.

- Schmidt, J. (2012). Perceived Auditor Independence and Audit Litigation: The Role of Nonaudit Services Fees, *The Accounting Review*, (87) 3, 1033–1065.
- Slapničar, S.; Igor, L., & Maja, G. (2015). Can Oversight Mitigate Auditor's Motivated Reasoning? An Experimental Study. *Economic and Business Review*, (17)3, 371-391.
- Su, X. (2021). *Corporate Strategy, Earnings Manipulation, and Short Selling*, A Thesis Presented to the Faculty of the Graduate School of Cornell University, In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science, New York, USA.
- Suhardianto, N., & Sidney, L. (2020). Workload Stress and Conservatism: An Audit Perspective. *Cogent Business & Management*, (7)1, 1-19.
- Tagesson, T., & Peter, Ö. (2015). To Be or not to Be – Auditors' Ability to Signal Going Concern Problems. *Journal of Accounting & Organizational Change*, (11) 2, 175-192.
- Thuy, N. (2017). Audit Firm Size, Audit Fee, Audit Reputation and Audit Quality: The Case of Listed Companies in Vietnam. *Asian Journal of Finance & Accounting*, (9)1, 429-447.
- Wang, Y.; Lisheng Y., & Yuping, Z. (2015). The Association between Audit-Partner Quality and Engagement Quality: Evidence from Financial Report Misstatements, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, (34) 3, 81–111.
- Wright, A., & Wright, S. (1997). An Examination of Factors Affecting the Decision to Waive Audit Adjustments, *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, (12)1, 15-36.
- Yeh, C.; Der-Jang, C., & Yi-Rong, L. (2014). Going-Concern Prediction Using Hybrid Random Forests and Rough Set Approach. *Information Sciences*, (254), 98–110.
- You, H., & Ying, Du. (2019). Enterprise Life Cycle and Earnings Management: A Study Based on Mediating Effect of Financing Demand. *Available at <https://digilib.uhk.cz>*
- Zhang, J. (2018). Accounting Comparability, Audit Effort, and Audit Outcomes. *Contemporary Accounting Research*, (35)1, 245–276.

The effect of the economic importance level of the audit client on the level of abnormal conservatism of the auditor attributable to the first and second types of audit error: An applied study on Egyptian listed companies

Dr. Amina Ramadan Nomer

Abstract

The auditor may encounter a set of factors that limit his ability to express an unbiased technical opinion regarding the honesty and fairness of the financial statements of the audit client, including, for example, increasing the level of economic importance of some audit clients, and to determine the extent to which the level of economic importance of the audit client affects the level of the auditor conservatism attributable to the first and second types of audit error, the current research aimed to use the measurement methods proposed by some previous studies to measure the two types of audit error, as they are the two sources of the auditor's abnormal level of conservatism. The research also aimed at the theoretical analytical approach and the empirical test of the impact of the level of economic importance of the audit client on the two types of audit error.

To achieve the goal of the current research, the researcher relied on a sample of (744) views from companies listed on the Egyptian Stock Exchange. The probability of occurrence of two types of audit error was measured using the outputs of the prediction model for the level of conservatism of the auditor proposed in a study (Gul et al., 2013). The level of economic importance of the audit client was measured using the natural logarithm of audit fees, based on Read (2015) and Callaghan et al. (2009). This variable was also measured by dividing the sample observations according to the size of the accounting and auditing firm and according to whether the sample observations are traded in the main stock market, or in the Nile Stock Exchange, according to the measurement method proposed by (Chi et al., 2012).

The results of the current research, in light of the use of two methods of measuring the level of economic importance of the audit client, indicated the insignificant effect of the level of economic importance of audit clients on the occurrence possibility of two types of audit error. The results of testing the two research hypotheses in their alternative, non-directional form show that the prior expectations about the significance level of the relationship of the economic importance level to audit clients with the possibility of two types of audit error were not supported by the experimental results when using the first and second measurement methods to measure the level of economic importance of audit clients.

Keywords

Audit fees, The economic importance level of the audit client, Auditor's conservatism level, the auditor abnormal conservatism level, audit error of the first type, and audit error of the second type.

التوثيق المقترح للدراسة وفقا لنظام APA

نمير، أمينة رمضان (2022). أثر مستوى الأهمية الاقتصادية لعميل المراجعة على مستوى التحفظ غير الطبيعي لمراجع الحسابات المنسوب إلى نوعي خطأ المراجعة الأول والثاني: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيمة بالبورصة المصرية. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 59(3)، 317-358.

جميع حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة

لمجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية © 2022

